9349 رقم

E

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

REFERENCES DESENSITIZED

توزيع عام
E/ECWA/35/Add. 1
١٣ نيسان/ابريل ١٩٧٦
الاصل : بالعربية

اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا
الدورة الثالثة
١٠ — ١٥ ايار/مايو ١٩٧٦
الدوحة — قطر

RECEIVED
- 9 APR 1997
UN-ESCWA/LIBRARY

الحوار العربي الاوروبي

الحوار العربي الاوروبي

صفحة

مقدمة ١

الفصل الاول :أهداف الحوار ٢

أهداف الجانب العربي ٢

أهداف الجانب الاوروبي ٣

المبادئ والقواعد العامة للحوار ٤

الفصل الثاني :الخطوات التمهيدية للحوار ٦

مذكرة المجموعة الاقتصادية الاوروبية عام ١٩٧١ ٦

بيان بروكسل بتاريخ ٦/١١/١٩٧٣ ٦

قرار مؤتمر القمة العربي السادس في الجزائر ٧

قراران بالدخول في الحوار ٧

مذكرتان من الجانب الاوروبي ٧

الاجتماع الخاص بالحوار العربي الاوروبي في باريس ٨

قراران عربيان حول الحوار ٩

المؤتمر البرلماني التحضيري للتعاون العربي الاوروبي ١٠

اجتماع ممثلي الجانبين العربي والاوروبي ١٠

اجتماع الجانب العربي للحوار ١١

تأجيل عقد الاجتماع الاول للجنة العامة للحوار ١٤

الفصل الثالث: مضمون الحوار ومجالاته ١٧

اجتماعات الحوار ١٧

الاجتماع الاول في القاهرة ١٧

الاجتماع الثاني في روما ١٩

الاجتماع الثالث في ابو ظبي ١٩

صفحة

مجالات التعاون في الحوار العربي الاوروبي ٢٠

التصنيع ٢٠

مشاريع البنية الاساسية ٢٤

الزراعة والتنمية الريفية ٢٦

التعاون المالي ٣١

التعاون التجاري ٤٠

التعاون العلمي والتكنولوجي ٤٥

التعاون الثقافي والحضاري وقضايا العمل والشؤون الاجتماعية ٥٣

مقدمـــــــة

يعرض هذا التقرير موضوع الحوار العربي الاوروبي من حيث اهدافه والمبادئ والقواعد العامة التي يسير في اطارها والخطوات التمهيدية التي سبقت اجتماعات الحوار ومهدت له ، ويركز اساسا على مضمون الحوار ومجالاته . وقد اقتصر التقرير على عرض الحوار بصورة موضوعية وبدون الدخول في التحليل والتقييم على اعتبار ان ذلك خارج نطاق التقرير .

وقد قامت اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا بتحضير هذا التقرير بناء على طلب من وزارة خارجية المملكة الاردنية الهاشمية . ونظرا لأهمية هذا التقرير بالنسبة لجميع الدول الاعضاء في اللجنة فان الامانة العامة للجنة تقدم هذا التقرير ، بعد التشاور مع الحكومة الاردنية ، الى الدورة العادية الثالثة للجنة للاطلاع عليه واتخاذ ما ترى اللجنة من توصيات بخصوصه . فمن ناحية ، يعتبر الحوار العربي الاوروبي تجربة فريدة تشمل في اطارها مجموعتين من الدول ، الدول العربية النامية والدول الاوروبية المتقدمة . ومن ناحية اخرى ، فان مجالات الحوار تثير كثيرا من النقاط الفنية التي يمكن للامانة العامة للجنة ببرامجها العديدة ان تساعد الجانب العربي في تحديد موقفه تحديدا أفضل وزيادة استفادته من الحوار .

واعتمدت الامانة العامة للجنة في تحضير هذا التقرير على المذكرات المشتركة واوراق العمل التي توصلت اليها اجتماعات الحوار والتقارير العديدة التي قدمت لهذه الاجتماعات والمذكرات المتبادلة بين الجانبين . وتشكر الامانة العامة للجنة وزارة خارجية المملكة الاردنية الهاشمية على مبادرتها بطلب تحضير هذا التقرير وعلى وضع جميع التقارير والمذكرات المتعلقة بالحوار العربي الاوروبي تحت تصرف الامانة العامة للجنة مما مكّنها من القيام بهذه المهمة على خير وجه .

الفصل الاول : اهداف الحوار

١ــ يهدف الحوار العربي الاوروبي بصورة عامة الى تقوية أسس التعاون بين مجموعتين من الدول هي الدول الاعضاء في الجامعة العربية ودول المجموعة الاقتصادية الاوروبية التسع وذلك في جميع المجالات التي يتفق عليها . ويأخذ الحوار العربي الاوروبي في الاعتبار وجود علاقات ثنائية تتفاوت في مداها بين كل دولة واخرى من دول المجموعتين وبالتالي يأتي الحوار ليقيم مستوى آخر من التعاون يكمل التعاون الثنائي .

وفيما يلي عرض لأهم اهداف الحوار من وجهتي النظر العربية والاوروبية وذلك على أساس ما يمكن استنتاجه من المذكرات المشتركة التي تم التوصل اليها خلال الاجتماعات التي عقدت عام ١٩٧٥ .

اهداف الجانب العربي

٢ــ ان الحوار العربي الاوروبي هو في النهاية مسعى بين مجموعتين من الدول للتفهم والتعاون في مجالات عديدة . ويعتمد نجاح هذا المسعى على مدى النجاح الذي يتحقق في هذه المجالات ككل وليس في مجال واحد فقط . ولذلك ، يرى الجانب العربي ان الاهتمامات السياسية للعرب تحتل اولوية تساوي ان لم تكن تفوق اهتمامات التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ويأتي في رأس قائمة الاهتمامات السياسية مشكلة الشرق الاوسط . وعليه ، فان الجانب العربي يستهدف من الحوار الوصول الى تأييد اكبر للموقف العربي من مشكلة الشرق الاوسط الذي يتخذ من قرارات الامم المتحدة اطارا له . ويرى الجانب العربي ان مثل هذا التأييد والاقتراب سيشكل المناخ الملائم لتحقيق نتائج محددة وملموسة في مجالات الحوار الاخرى .

ولما كان هذا الموضوع من اختصاصات اللجنة العامة للحوار ، لم يكن في الامكان طرحه وبحثه بالزخم اللازم والبت فيه في الاجتماعات التي عقدت على مستوى الخبراء بين الجانبين العربي والاوروبي . ومن هنا كان تأكيد الجانب العربي على اجتماع اللجنة العامة في اقرب وقت ممكن .

٣ــ وبالاضافة الى هذا الهدف الرئيسي ، هناك اهداف اخرى للحوار نذكر منها باختصار الاهداف الهامة التالية مع الاخذ في الاعتبار وجود اهداف فرعية اخرى :

(١) تدعيم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد العربية عن طريق مشاركة التكنولوجيا الاوروبية واستيراد المعدات الرأسمالية والاستفادة من الخبرات

الاوروبية في المشاريع المطروحة التي تهدف الدول العربية اقامتها في قطاعات الزراعة والصناعة والبنية الاساسية وغيرها .

(٢) حماية استثمارات الدول العربية المصدرة للبترول في الدول الاوروبية من المخاطر غير التجارية .

(٣) اقامة علاقات اقتصادية متينة مع دول المجموعة الاقتصادية الاوروبية وتنظيم التبادل التجاري والتعاون في المجالات الفنية .

(٤) المشاركة في اقامة مشروعات استثمارية مشتركة تفوق طاقة دولة واحدة وتخدم اهداف التنمية الشاملة في الدول العربية او في بعض دول العالم الثالث .

(٥) تدريب وتنمية القوى البشرية في البلاد العربية عن طريق التعاون الفني والثقافي وفتح المؤسسات المناسبة .

(٦) ضمان الحصول على شروط مناسبة للعمل في الدول الاوروبية لتتمتع بها القوى العاملة العربية هناك .

اهداف الجانب الاوروبي

٤ــ لا يخلو الحوار العربي الاوروبي من اهداف ذات صبغة سياسية بالنسبة للجانب الاوروبي ، وسنتناول فيما يلي ذكر الاهداف الاقتصادية الرئيسية من وجهة النظر الاوروبية :

(١) تدعيم العلاقات الاقتصادية بين الدول الاوروبية والدول العربية نظرا لكون الدول العربية تمثل سوقا واسعة امام الصادرات الاوروبية سواء للسلع الاستهلاكية او الرأسمالية ولوجود المواد الاولية التي تصدرها الدول العربية الى الخارج .

(٢) ضمان الحصول على الكميات اللازمة من البترول العربي لتوفير الطاقة التي تحتاجها الادارة الاقتصادية في الدول الاوروبية .

(٣) تنشيط المؤسسات الاقتصادية الاوروبية عن طريق فتح الابواب امامها للاشتراك في المشاريع العربية بالخبرة والمعدات الرأسمالية والتكنولوجيا .

(٤) اجتذاب رؤوس الاموال العربية واستثمارها في الدول الاوروبية مما يخفف الضغط على موازين مدفوعاتها .

(٥) تشغيل الايدى العاملة العربية باجور منخفضة نسبيا في مجالات العمل المختلفة في اوروبا .

(٦) تنمية أسس التعاون الثقافي مع الدول العربية .

المبادىء والقواعد العامة للحوار

٥ — تضمنت المذكرة المشتركة التي صدرت عن الاجتماع الاول للحوار العربي الاوروبي في القاهرة بتاريخ ١٤/٦/١٩٧٥ عددا من المبادىء والقواعد العامة التي يسير الحوار في اطارها . ونظرا لاهمية هذه المبادىء ، فاننا سنوردها فيما يلي :

— ان الحوار العربي الاوروبي ينبثق من ارادة سياسية مشتركة برزت على أعلى مستوى بقصد اقامة علاقات خاصة بين المجموعتين . ويشير الجانبان الى ان اصل الحوار يعود الى تبادل الآراء التي تمت في نهاية عام ١٩٧٣ بما في ذلك البيان الذى اصدرته الدول الاوروبية التسع في ٦/١١/١٩٧٣ بخصوص الموقف في الشرق الاوسط والبيان الذى وجهه مؤتمر القمة العربي السادس المنعقد في الجزائر الى اوروبا الغربية في ٢٨/١١/١٩٧٣ .

— ان الابعاد السياسية للحوار هي في جوهرها محاولة اعادة اكتشاف وتجديد وتنشيط الروابط التي تؤثر على المنطقتين المتجاورتين والرغبة في ازالة سوء التفاهم الذى ادى الى مصاعب في الماضي والعزم على اقامة قواعد للتعاون المقبل يشمل مجموعة واسعة من النشاطات لصالح الجانبين ، وان نمو وازدهار التعاون العربي الاوروبي الاقتصادى ينبغي ان يقوم على هذا المفهوم الذى سيساهم في الاستقرار والامن والسلام العادل في المنطقة العربية وفي قضية السلام والامن العالمي .

— ان اقامة تعاون بين المجموعتين تمليه روابط الجوار والتراث الحضارى المشترك ويفرضه تكامل المصالح وترابطها . ومن شأن هذا التعاون ان يسهم في توثيق العلاقات القائمة وتوطيد اواصر الصداقة بين الدول والشعوب الصديقة وفتح آفاق جديدة في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

— وفي المجالات الاقتصادية على الخصوص ، يسعى هذا الحوار الى اقامة تعاون قادر على تهيئة الشروط الاساسية من أجل تنمية العالم العربي بأسره وتطويره وتضييق الفجوة التكنولوجية التي تفصل بين البلدان العربية وبلدان المجموعة الاوروبية ، مما يتطلب اتخاذ التدابير والخطوات الفعالة في جميع الميادين عن طريق توزيع عادل للعمل بين المجموعتين . فمن ناحية يملك الجانب الاوروبي امكانيات ضخمة في ميادين التكنولوجيا والمعدات والخدمات ،

ومن ناحية اخرى يملك الجانب العربي نصيبا وافرا من المواد الاولية والامكانيات المالية والبشرية . ان تنمية العالم العربي هي جزء من تنمية العالم الثالث من شأنها ان تسهم في زيادة نمو وازدهار الاقتصاد العالمي بأجمعه وتعود بالتالي بالنفع على جميع الاطراف المعنية .

— وان الحوار العربي الاوروبي يجب ان يراعي ما يأتي :

(١) ان يقوم على المساواة بين الشركاء .

(٢) ان يعتمد على مصلحتهما المشتركة .

(٣) ان يكون مكملا لروابط التعاون القائمة بين المجموعة الاوروبية وبين دول معينة من دول الجامعة العربية .

(٤) ان يحترم العلاقات الثنائية القائمة حاليا بين اية دولة عربية وبين اية دولة من الدول الاعضاء في المجموعة الاوروبية او بينها وبين هذه المجموعة بوجه عام .

(٥) ان يحترم استقلال وسيادة اى طرف على موارد ثرواته الطبيعية .

— يعرب الجانبان عن رغبتهما في أن الحوار سوف يستمر الى ان تتحقق اهدافه المرجوة .

الفصل الثاني : الخطوات التمهيدية للحوار

اتخذ كل من الجانبين العربي والاوروبي في السنوات القليلة الاخيرة خطوات كانت بمثابة تمهيد للحوار . واشتملت هذه الخطوات على مبادرات عديدة كأصدار البيانات واتخاذ القرارات واجراء الاتصالات وعقد الاجتماعات الاولية . ويتناول هذا الفصل بيان أهم هذه الخطوات وفق التسلسل التاريخي لحدوثها وذلك خلال الفترة التي سبقت اجتماع العمل الاول للخبراء من الجانبين والذى عقد في القاهرة في شهر حزيران ١٩٧٥ .

١— مذكرة المجموعة الاقتصادية الاوروبية عام ١٩٧١

تعتبر قضية فلسطين وتطورها الى مشكلة الشرق الاوسط المحدد الرئيسي لمواقف الدول العربية كمجموعة اولردود فعلها في علاقاتها الخارجية . لذلك ، فقد كان صدور مذكرة المجموعة الاقتصادية الاوروبية عام ١٩٧١ والتي تدعو الى حل مشكلة الشرق الاوسط على أساس قرار مجلس الامن الدولي رقم ٢٤٢ عاملا هاما لخلق نوع من التقارب والتفاهم بين الجانبين العربي والاوروبي . وقد اوجدت هذه المذكرة ارضية جيدة لاجراء مزيد من الاتصالات بين الجانبين ، اذ تعني التزام المجموعة الاقتصادية الاوروبية بما تضمنه القرار المذكور من ضرورة العمل على حل مشكلة الشرق الاوسط وعدم جواز ضم اراضي دول اخرى بالقوة .

٢— بيان بروكسل بتاريخ ١٩٧٢/١١/٦

وكانت حرب تشرين الاول ١٩٧٣ ونتائجها الواسعة التي دعمت مركز العرب الاقتصادى والسياسي في العالم ، وبصورة خاصة في وقت وصلت ازمة الطاقة فيه الى ابعاد جديدة . فقد قفزت اسعار البترول الى اربعة اضعاف مستواها السائد قبل حرب تشرين الاول وأدى فرض الحظر على تصدير البترول الى بعض الدول الى نقص في الكميات المعروضة منه في السوق العالمية . واكثر من ذلك ، ان موارد العرب المالية اصبحت عند حجم يستقطب قسما هاما من تجارة العالم واستثماراته وتحويلاته النقدية . وفي ظل هذه التطورات ، صدر بيان بروكسل عن المجموعة الاقتصادية الاوروبية بتاريخ ١٩٧٢/١١/٦ يطالب بضرورة انسحاب اسرائيل من الاراضي العربية المحتلة وايجاد حل عادل لمشكلة الفلسطينيين . وبذلك ، فقد كان بيان بروكسل خطوة اخرى من قبل الجانب الاوروبي في سبيل تفهم الموقف العربي .

٣— قرار مؤتمر القمة العربي السادس في الجزائر

وتضمنت قرارات مؤتمر القمة السادس الذى عقد في الجزائر خلال الفترة من ٢٦— ١٩٧٣/١١/٢٨ ، قرارا بمطالبة دول السوق الاوروبية المشتركة بتوطير موقفها السياسي الذى بدأته ببيان بروكسل ، وبوقف مساعداتها العسكرية والاقتصادية لاسرائيل ، والسعي لديها لترفع الحظر على تصدير الاسلحة الى الدول العربية ولتضغط على الولايات المتحدة الاميركية للكف عن مساعدة اسرائيل .

كما أصدر المؤتمر بيانا موجها الى اوروبا الغربية جاء فيه " ان اوروبا الغربية تتصل بالشعوب العربية عبر البحر الابيض المتوسط بصلات حضارية متينة ومصالح حيوية متداخلة لا يمكن ان تنموا الا في اطار تعاون تسوده الثقة والمصالح المتبادلة ، وهي لهذا جديرة باتخاذ موقف واضح منصف ازاء قضيتنا العادلة ، تثبيتا لاستقلال ارادتها واداء دورها كاملا في الشؤون الدولية . وذلك بالالتزام بالعمل بجميع الوسائل على انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي العربية المحتلة وفي مقدمتها القدس واستعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية " .

٤— قراران بالدخول في الحوار

صدر قرار عن المجموعة الاقتصادية الاوروبية بتاريخ ١٩٧٤/٣/٤ يقضي بالدخول في حوار مع العالم العربي . وقابله قرار عن مجلس جامعة الدول العربية المنعقد في تونس (رقم ٣١٢٣/د.ع ٦١/ جـ — ٣) بتاريخ ١٩٧٤/٣/٢٨ يرحب بهذه البادرة ويعلن عن استعداد الدول العربية للسير فيها . وتم تشكيل لجنة من الامين العام للجامعة ووزراء خارجية احدى عشرة دولة عربية وذلك للاتصال بدول المجموعة الاقتصادية الاوروبية ، وتنظيم الاعداد للحوار ، واقتراح جدول الاعمال في مجالات السياسة والامن والاقتصاد والتكنولوجيا وسائر المصالح المتبادلة ، واقتراح الخطة العربية المتكاملة في هذا الشأن .

٥— مذكرتان من الجانب الاوروبي

تلقت الدول العربية مذكرة الجانب الاوروبي المؤرخة في ١٩٧٤/٦/١٢ عن طريق حكومة جمهورية المانيا الاتحادية ، بصفتها رئيسة المجموعة الاقتصادية الاوروبية آنذاك ، والتي عبرت فيها عن رغبة هذه المجموعة في مواصلة الحوار وتطويره الى تعاون متبادل مستمر يدعم العلاقات بين الجانبين . وورد في المذكرة اقتراح بان يتم لقاء مبكر بين رئيس المجموعة الاقتصادية الاوروبية وممثل او ممثلين للدول العربية لتبادل الرأى بصورة مبدئية حول طبيعة التعاون المشترك ومداه .

كما قدم وفد المجموعة الاقتصادية الاوروبية في اجتماعاته مع الامانة العامة لجامعة الدول العربية خلال الفترة من ١٨—٢٠/٦/١٩٧٤ مذكرة مؤرخة في ١٨/٦/١٩٧٤ تتعلق بمراحل اجراء الحوار من وجهة النظر الاوروبية . ومن اهم المسائل الاجرائية التي طرحت ضرورة عقد اجتماع في اقرب وقت ممكن بين ممثل او اكثر من الجانب العربي ورئيس لجنة السوق الاوروبية المشتركة و ذلك لتبادل وجهات النظر الاولية المتعلقة بالحوار و تحديد الموضوعات والاولويات التي يشملها الحوار . وقد ابلغ الامين العام لجامعة الدول العربية الوفد الاوروبي ان الامر يستدعي دعوة اللجنة العربية للحوار لاجتماع عاجل لمناقشة مذكرة الجانب الاوروبي و تحديد الموقف العربي تجاه المقترحات الواردة فيها .

وقد اوضح الامين العام للجانب الاوروبي انطباعاته العامة بالنسبة للجانب السياسي للحوار . فذكر ان الحوار قد نشأ بين المجموعتين بناء على قرار سياسي من الجانبين مما يعبر عن استعداد سياسي لتحقيق التعاون في جميع المجالات بينهما وذلك على اساس من التفهم المشترك و خصوصا فيما يتعلق بمشكلة الشرق الاوسط ، وان هنالك ارتباطا بين الامن الاوروبي والامن العربي مما يستوجب ان يشمل الحوار موضوع الامن ، وان الحوار بين هاتين المجموعتين الكبيرتين من الدول تجربة جديدة يجب ان ندخلها بذهن مفتوح ، وان الجانب العربي ينظر الى الحوار مع المجموعة الاقتصادية الاوروبية على ان ينطلق من رغبة في التعاون والمشاركة في حل المشاكل الدولية وليس لان العرب مضطرون لاجرائه . واوضح ان الحوار لا يعرقل العلاقات الثنائية بين الدول في الجانبين بل يسير جنبا الى جنب مع هذه العلاقات ويعمل على سد ما قد يكون هناك من ثغرات في مجموع العلاقات بين الجانبين .

٦— الاجتماع الخاص بالحوار العربي الاوروبي في باريس

وجه الامين العام لجامعة الدول العربية الدعوة لوزراء خارجية الدول العربية الاعضاء في لجنة الحوار لعقد اجتماع بتاريخ ١٣/٧/١٩٧٤ لتدارس مذكرة الجانب الاوروبي والتوصل الى موقف عربي تجاه ما تضمنته من مسائل اجرائية . وقد اجتمعت اللجنة العربية للحوار وكلفت وزير خارجية الكويت والامين العام لجامعة الدول العربية بتمثيل الجانب العربي في الاجتماع الخاص بالحوار العربي الاوروبي الذى عقد في باريس بتاريخ ٣١/٧/١٩٧٤ . ومثل الجانب الاوروبي في ذلك الاجتماع وزير خارجية الجمهورية الفرنسية ورئيس اللجنة الاقتصادية الاوروبية .

وقد اعرب الجانب الاوروبي عن الاهمية التاريخية للقاء العربي الاوروبي واوضح ان التعاون الاقتصادى هو مركز الجاذبية في هذا الحوار وان هذا التعاون ستكون له انعكاسات سياسية في المدى البعيد . واشار الجانب الاوروبي الى ان الحوار يجب ان يكون متواصلا و متطورا مع الزمن ويجب الا يبقى في نطاق النيات الحسنة بل ان يتجاوزها الى مرحلة الانجازات العملية .

وأشاد الجانب العربي بأهمية الحوار العربي الاوروبي وسرد الخطوات التي تم اتخاذها تمهيدا لهذا الحوار . كما اكد على العلاقة الوثيقة بين السياسة والاقتصاد واستحالة عزل احدهما عن الآخر .

واتفق الجانبان على الامور التاليـــة :

أ) تشكيل لجنة دائمة لاعداد ومتابعة اجتماعات اللجنة العامة وتتكون من ممثلين عن كل من الرئيس الدورى لمجلس جامعة الدول العربية والرئيس الدورى للمجموعـــة الاقتصادية الاوروبية والامين العام لجامعة الدول العربية ورئيس اللجنة الاقتصادية الاوروبية بحيث تعقد اجتماعها الاول في ٢٠/١٠/١٩٧٤ في القاهرة وذلك من اجل الاعداد لاجتماع اللجنة العامة .

ب) انشاء لجنة عامة تقوم بتشكيل لجان عمل متخصصة طبقا لمجالات التعاون المختلفة . وتعقد اللجنة العامة اجتماعها الاول في باريس خلال شهر تشرين الثاني ١٩٧٤ .

ج) تتم الاتصالات اللازمة بين الخبراء من الجانبين العربي والاوروبي لمناقشة تفاصيل اسلوب الحوار والعمل في اللجان .

٧— قراران عربيان حول الحوار

اتخذ مجلس جامعة الدول العربية المنعقد في القاهرة خلال الفترة من ١—٤/٩/١٩٧٤ قرار رقم (٣١٧٢/د ٦٢/ج ٣) حول الحوار العربي الاوروبي ينص على ان يكون تمثيـــل الجانب العربي في اللجنة العامة مفتوحا لجميع الدول العربية والامانة العامة، على ان تستعين بالمنظمات والاجهزة العربية المختصة ، وتفويض رئيس دورة مجلس الجامعة والامين العام بمتابعة الاتصالات مع الجانب الاوروبي حول الاجراءات الخاصة بتنظيم الحوار والدعوة لعقد اللجنة العامة في النصف الثاني من تشرين الثاني ١٩٧٤ . كما كلف المجلس الامين العام بان يدعو الى عقد اجتماع في النصف الاول من شهر تشرين الثاني لممثلي الدول العربية في اللجنة العامة على ان تعد الامانة العامة الدراسات اللازمة ويبلغها للدول الاعضاء ، وان يكون لدى ممثلي الدول الاعضاء في الاجتماع تصور حكوماتهم للمبادىء الاساسية للموضوع وذلك للتوصل الى موقف عربي موحد .

واتخذ مؤتمر القمة العربي السابع الذى عقد في الرباط خلال الفترة من ٢٦—٢٩/١٠/١٩٧٤ قرارا حول الحوار العربي الاوروبي ينص على ان يبدأ الحوار في اطار المبادىء التي تضمنها بيان مؤتمر القمة العربي السادس الموجه الى اوروبا الغربية ، واعطاء الاهمية للاجتماع العربي الذى سيعقد في ١٢ تشرين الثاني ١٩٧٤ لتحديد خطة عربية موحدة للحوار وان يكون التمثيل فيه على مستوى مناسب . كما تقرر اتخاذ التدابير اللازمة للدخول في مرحلة فعالة في الحوار

للتوصل الى تعاون ملموس في الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية لصالح الطرفين .

٨— المؤتمر البرلماني التحضيري للتعاون العربي الاوروبي

عقد المؤتمر البرلماني التحضيري للتعاون العربي الاوروبي في دمشق خلال الفترة من ١٢—١٧/٦/١٩٧٤ من ممثلين عن البرلمانات العربية والاوروبية . وقد اتخذ المؤتمر قرارات على الاصعدة السياسية والاقتصادية والثقافية . وجاء في قرارات المؤتمر العمل على تنفيذ قرارات هيئة الامم المتحدة المتعلقة بقضية فلسطين ومشكلة الشرق الاوسط ، والدعوة للاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ، والعمل على قيام اوروبا بدورها الهام في اقامة سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط واتخاذها خطوات تالية لبيان الدول الاوروبية التسع في ٦/١١/١٩٧٣ . كما قرر المؤتمر ان التعاون الاقتصادي بين المنطقتين هو وسيلة فعالة للتقريب بين دول هاتين المنطقتين وتوحيد جهودهما في تطوير السلم والرخاء والعدل القائم على اساس قرارات الامم المتحدة المتعلقة بالشرق الاوسط ومشكلة فلسطين ، وان السلم وخاصة في الشرق الاوسط ومنطقة البحر الابيض المتوسط هو شرط اولي لتحقيق التنمية في العالم العربي واوروبا على حد سواء ، وان المؤتمر يتطلع الى حوار عربي اوروبي من اجل تحقيق نتائج مثمرة ومحسوسة لصالح كلتا المنطقتين ، ويلح على ضرورة ترتيب اجتماعات اخرى من اجل هذه الغاية باقرب وقت ممكن .

كما اتخذ المؤتمر قرارات عديدة على الصعيد الثقافي للتعريف بحضارة كل من الجانبين العربي والاوروبي واقامة المؤسسات الثقافية المشتركة وتدعيم التعاون في مختلف المجالات الثقافية .

٩— اجتماع ممثلي الجانبين العربي والاوروبي

تم عقد اجتماعين مشتركين بمقر الامانة العامة لجامعة الدول العربية بتاريخ ٢٠/١٠/١٩٧٤ وذلك لمناقشة الترتيبات المتعلقة بالاجتماع الاول للجنة العامة للحوار العربي الاوروبي في باريس والذي حدد موعده مبدئيا خلال النصف الثاني من تشرين الثاني ١٩٧٤ . وقدم الجانب الاوروبي ورقة عمل تتناول الجوانب التنظيمية والاجرائية للجنة العامة ولجان العمل المنبثقة عنها . واقترح الجانب الاوروبي تشكيل خمس لجان عمل تختص بالزراعة والصناعة والبنية الاساسية والتعاون المالي والتعاون الفني والثقافي . واقترح الجانب العربي اضافة لجنة عمل اخرى تتناول موضوع التبادل التجاري . واثار الجانب العربي امكانية تخصيص لجنة لمناقشة الجوانب السياسية . وترك هذا الموضوع للجنة العامة للحوار .

ومن بين الجوانب الاجرائية التي اتفق عليها عدم النص مسبقا على ضرورة وجود لائحة اجراءات او محاضر لاجتماعات اللجنة العامة . واتفق على قيام اللجنة العامة بمهمة التنسيق بين لجان العمل وتأمين الاتصالات بصورة دائمة بين اعضائها . كما اتفق على ان تكون رئاسة اللجنة العامة دورية .

اما بالنسبة للجان العمل المتخصصة ، فقد اتفق على ان تختار كل لجنة لها رئيسا ومقررا دائمين ومقررا دائما مع مراعاة التوازن في اختيار الرؤساء والمقررين من الجانبين والا يكون رئيس اللجنة ومقررها من جانب واحد .

١٠١ــ اجتماع الجانب العربي للحوار

عقد اجتماع ممثلي الدول العربية في اللجنة العامة للحوار العربي الاوروبي في القاهرة خلال الفترة من ١٢ــ١٤/١١/١٩٧٤ وذلك لبحث عدد من المواضيع المدرجة على جدول الاعمال وهي ما يلي :

- وضع خطة عربية موحدة للحوار
- أولويات موضوعات الحوار
- الجوانب التنظيمية والاجرائية للحوار
- تنظيم اجتماعات المجموعة العربية اثناء اجتماعات اللجنة العامة في باريس .

وقدم للاجتماع دراسات ومذكرات حول هذه المواضيع من الامانة العامة للجامعة ومن المنظمات والمؤسسات العربية المتخصصة ومن وفود المملكة الاردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية والجمهورية العربية السورية .

وقد توصل ممثلو الدول العربية في الاجتماع الى ورقة عمل تحدد الموقف العربي في اجتماعات اللجنة العامة على النحو التالي :

اولا : الجانب السياسي

ان ازدهار ونمو التعاون الاقتصادي العربي الاوروبي لا بد ان يكون مقترنا بعلاقات سياسية بين المجموعتين تقوم على قاعدة من تفهم المصالح الاساسية للمنطقة العربية بما يحقق الاستقرار والامن والسلام العادل في هذا الجزء من العالم . وان كانت قضية فلسطين والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني بروح ميثاق الامم المتحدة ومبادئها في حق كل شعب في تقرير مصيره في وطنه ، وتحرير كافة الاراضي العربية المحتلة طبقا لهذه المبادئ ولقرارات الامم المتحدة تشكل بالنسبة للعالم العربي حجر الزاوية لعلاقاته السياسية الدولية ، فان المساعي التي تبذل من جانب هذه الدول في دعم الحق العربي واقرار سلام عادل في منطقة الشرق

الاوسط، انطلاقا من موقف تلك الدول الذى بدأ في بيان ٦ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٣ ، ستقابل بالموقف الايجابي من قبل الدول العربية وتزيد من امكانيات التعاون المنشود في مختلف المجالات بين المجموعتين .

ثانيا : التعاون الاقتصادى والفني

١— ينطلق التعاون الاقتصادى والفني على اساس مبدأ المساواة والمصلحة المشتركة واحترام مبدأ سيادة الدول على مصادر ثروتها الطبيعية .

٢— ان يعمل الجانبان معا في سبيل تنمية العالم العربي ككل ويمكن ان تتناول التنمية منطقة معينة من العالم العربي . اما العلاقات الثنائية بين الدول العربية والدول الاوروبية فتبقى خارج الحوار .

٣— يشتمل هذا التعاون على المشاريع التي يتجاوز حجمها الامكانيات الثنائية ويتعدى طاقة دولة عربية او دولة اوروبية واحدة .

٤— ان يكون من بين اهداف المشروعات المزمع انشاؤها تأمين احتياجات الدول العربية التي يصعب تأمينها في المجالات العادية وان تأخذ في اعتبارها توفير الاسواق لمنتجات هذه المشروعات .

٥— عقد اتفاقات تتضمن مزايا واعفاءات جمركية وتسهيلات تجارية للسلع العربية الزراعية والصناعية لضمان تسويق وانسياب هذه السلع الى الاسواق الاوروبية ومن شأن هذا التعاون ان يفرض في مراحل التطوير الاقتصادى الراهنة عدم منح امتيازات مقابلة للسوق الاوروبية المشتركة .

٦— ان تقوم دول المجموعة الاوروبية بتقديم المعونة الفنية وتسهيل انسياب التكنولوجيا بشروط ميسرة الى الدول العربية .

٧— توفير الضمانات والتسهيلات الكافية للاستثمارات العربية في دول المجموعة الاوروبية التسع .

٨— اشراك الوساميل العربية ورساميل من دول مجموعة الدول الاوروبية التسع مع التكنولوجيا المتقدمة منها في المشروعات المشتركة التي تقام في البلاد العربية .

٩— مساواة العمال العرب بالعمال الاوروبيين في المعاملة والضمانات الاجتماعية والثقافية وظروف العيش والحقوق الاساسية .

١٠— ان هذا التعاون العربي الاوروبي وتحقيق اهدافه المنشودة لا يقل عما ينتجه من انعكاسات ونتائج ايجابية لصالح العالم الثالث .

والعالم العربي يشعر بمسؤولياته الراهنة على الصعيد الدولي وهو مقر العزم على الا يبخل بامكانياته وطاقاته في سبيل تدعيم نمو العالم الثالث ، مؤكدا آنذاك تضامنه معه .

١١ــ وفي ضوء ما يتوصل اليه البحث في اللجنة العامة والتعرف على موقف الجانب الاوروبي من هذه المبادىء العامة يقترح المندوبون العرب ان يشمل الحوار الموضوعات التالية :

١) الـــــزراعة
٢) الصناعـــــة
٣) التجهيزات (مشاريع البنية الاساسية)
٤) التعاون في مجال الطاقة الذرية واستخداماتها في الاغراض السلمية
٥) التعاون المالي
٦) التعاون الفني والثقافي بما في ذلك الجانب الحضارى
٧) التعاون التجارى
٨) المسائل الاجتماعية والعمال

ثالثا : الجوانب التنظيمية والاجرائية

١ــ التأكيد على كون اللجنة العامة لجنة ذات اختصاص شامل بحيث يمكن ان يطرح اى جانب امامها اى موضوع يرى بحثه .

٢ــ بالنسبة لموعد اجتماع اللجنة العامة في باريس فقد رأى الجانب العربي ان يحدد هذا الموعد بصفة نهائية بعد انتهاء الاتصالات التي يجريها الامين العام لجامعة الدول العربية مع الجانب الاوروبي حول حضور ممثل منظمة التحرير الفلسطينية .

٣ــ فيما عدا الاحكام التي تضمنتها هذه الورقة يوافق المندوبون العرب على بقيـــة الاحكام الواردة في التنظيمات والاجراءات المقترحة بورقة العمل العربية الاوروبية المشتركة التي تم التوصل اليها في الاجتماع المشترك بتاريخ ٢٠/١٠/١٩٧٤ .

رابعا : تنظيمات خاصة بالجانب العربي

(أ) في اللجنة العامة

١) الاتفاق على توحيد الموقف العربي في الحوار

٢) ان يكون مندوبو الدول العربية في اجتماعات اللجنة العامة مزودين بتصورات حكوماتهم بالنسبة للموضوعات التي سيشملها الحوار وخصوصا في النواحي المالية والتعاون الاقتصادى والفني .

٣) ان تبادر الدول العربية باخطار الامانة العامة باسماء ممثليها في اجتماع اللجنة العامة بباريس حتى يتسنى موافاة الجانب الاوروبي بها قبل موعد عقد هذا الاجتماع .

٤) ان يعقد المندوبون العرب في اللجنة العامة اجتماعات منتظمة لتنسيق الموقف العربي عند الاقتضاء .

٥) ان تستعين الامانة العامة لجامعة الدول العربية بالمنظمات والاجهزة العربية في مجال تخصصاتها .

(ب) في حالة انشاء لجان عمل

١) ان تعمل الدول العربية على سرعة اختيار ممثليها وخبرائها في لجان العمل التي تود الاشتراك فيها على ان توافي الدول الاعضاء الامانة العامة لجامعة الدول العربية في اقرب وقت باسماء الممثلين والخبراء الذين تود اشتراكهم في لجان العمل .

٢) ان يدعو الامين العام المندوبين العرب في الحوار العربي الاوروبي للاجتماع كلما اقتضت الحاجة وخصوصا تنسيق مواقف الممثلين العرب في لجان العمل المقترحة .

١١— تاجيل عقد الاجتماع الاول للجنة العامة للحوار

كان من المقرر ان تعقد اللجنة العامة للحوار العربي الاوروبي اجتماعها الاول في باريس بتاريخ ١٩٧٤/١١/٢٦ . وقد اصرت الدول العربية على اشراك منظمة التحرير الفلسطينية في الاجتماع بصفة مراقب . واثارت هذه المسألة اختلافا بين دول المجموعة الاقتصادية الاوروبية كان من شأنه عدم انعقاد الاجتماع المذكور في حينه كما حدد بتجميد مساعي الحوار العربي الاوروبي . واتفقت دول المجموعة الاقتصادية الاوروبية بعد ذلك على تقديم اقتراح بعقد اجتماعات الحوار بين الامانة العامة لجامعة الدول الاوروبية ولجنة السوق الاوروبية المشتركة دون اشراك الدول الاعضاء مباشرة وذلك تفاديا لمسألة اشراك منظمة التحرير الفلسطينية في ذلك الوقت ، وان تركز الاجتماعات على الجوانب الاقتصادية والثقافية وتعقد على مستوى الخبراء ، ويكون من بينهم خبراء فلسطينيون .

واتخذت خطوات اخرى من قبل الجانب الاوروبي أدت الى مرور الوقت دون التقدم في الحوار العربي الاوروبي الى مراحل جديدة . فقد وقعت منظمة السوق الاوروبية المشتركة بتاريخ ١٩٧٥/٥/١١ اتفاقية تجارية مع اسرائيل يتم بموجبها تخفيض الرسوم الجمركية على جميع البضائع الصناعية الاسرائيلية بنسبة ٦٠٪ اعتبارا من ١٩٧٥/٧/١ والغاء هذه الرسوم

كليا اعتبارا من عام ١٩٧٧ .

وقد حاولت الدول العربية الضغط على المجموعة الاوروبية بعدم توقيع هذه الاتفاقية نظرا لمدلولها السياسي من حيث مساعدة اسرائيل على التحرر من العزلة السياسية في العالم، ونظرا لتناقض منظمة السوق الاوروبية المشتركة عن البرنامج الزمني المتفق عليه بالنسبة لعلاقات السوق مع دول البحر الابيض المتوسط والذى كان من المقرر بموجبه ان يتم الاتفاق اولا مع دول المغرب العربي ثم اسرائيل واسبانيا ومالطا وبعد ذلك دول المشرق العربي وهي الاردن ولبنان ومصر وسوريا .

وقد ظلت الاتصالات نشيطة بين الجانبين العربي والاوروبي وعلى مختلف المستويات وذلك خلال الفترة ما بين شهر تشرين الثاني ١٩٧٤ وحزيران ١٩٧٥ . ونقلت المجموعة الاقتصادية الاوروبية الى الجانب العربي اقتراحها بعقد اجتماعات الحوار على مستوى الخبراء . كما قدمت مذكرة بتاريخ ١٩٧٥/٣/٦ الى جامعة الدول العربية حول مجالات الحوار العربي الاوروبي . وقد اتخذ مجلس جامعة الدول العربية في دور انعقاده العادى الثالث والستين قرارا رقمه ٣٢٢٦ بتاريخ ١٩٧٥/٤/٢٦ بتفويض الامين العام باجراء الاتصالات مع الجانب الاوروبي لعقد اجتماع مشترك للخبراء العرب والاوروبيين في النصف الاول من حزيران/يونيوه ١٩٧٥ بمقر جامعة الدول العربية ، وبان تبادر الدول العربية و منظمة التحرير الفلسطينية بتعيين خبراء على مستوى عال لتمثيل الجانب العربي في الاجتماع العربي الاوروبي المشترك ، وان يدعو الامين العام الى اجتماع يحضره الخبراء العرب و يشارك فيه عدد من خبراء المنظمات والاجهزة العربية المعنية و يسبق الاجتماع العربي الاوروبي وذلك لصياغة موقف عربي موحد .

وقد عقد الجانب العربي اجتماعا خلال الفترة من ٢٠—١٩٧٥/٥/٢٤ في مقر الامانة العامة لجامعة الدول العربية وذلك لتحديد الموقف العربي من الاتفاقية التي وقعت بين المجموعة الاقتصادية الاوروبية و اسرائيل و للتمهيد للاجتماع الاول للحوار العربي الاوروبي والذى تقرر عقده في القاهرة بتاريخ ١٩٧٥/٦/١٠ . واصدر الجانب العربي بتاريخ ١٩٧٥/٥/٢١ بيانا سياسيا حول الاتفاقية بين المجموعة الاقتصادية الاوروبية واسرائيل يمكن تلخيص اهم بنوده على النحو التالي :

— التأكيد على تمسك الجانب العربي باستمرار الحوار العربي الاوروبي حتى يبلغ اهدافه المرجوة .

— اعتبار الاتفاقية عملا يتناقض مع بيان بروكسل بتاريخ ١٩٧٣/١١/٦ خاصة وان اسرائيل لا زالت ترفض الالتزام بمبدأ عدم جواز احتلال الاراضي بالقوة ، مما يجعل الدول العربية تتوقع من الدول الاخرى ، بما فيها الدول الاوروبية ، الامتناع عن توثيق علاقاتها الاقتصادية التي من شأنها دعم الاحتلال الاسرائيلي .

— ان تبرير هذا الاتفاق بانه يرتكز على مبدأ ايجاد علاقات متوازنة مع اسرائيل من جهة وجميع الدول العربية من جهة اخرى ، في الوقت الذى تحتل فيه اسرائيل اراضي بعض الدول العربية و ترفض الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني هو تبرير لا يستقيم و مبادىء الشرعية الدولية و المساهمة في تحقيق السلام العادل كما لا يتمشى مع حجم واهمية المصالح الاقتصادية القائمة والمستقبلة .

— ترغب الدول العربية في الحصول على ايضاحات من المجموعة الاقتصادية الاوروبية حول هذه الاتفاقية .

— تأمل الدول العربية ان يكون الاجتماع المقبل لخبراء الجانبين العربي والاوروبي اجتماعا جادا وبنّاءا يؤدى الى واقع عملي ملموس وليس بديلا عن اجتماع اللجنة العامة للحوار .

— توصية حكومات الدول العربية بالمبادرة باتخاذ خطوات معينة في المجالات السياسية والاعلامية والفنية لمواجهة آثار الاتفاقية .

كما أعد الجانب العربي ورقة عمل حول مضمون الحوار العربي الاوروبي ومجالاته . وتعتبر ورقة العمل هذه تطويرا لورقة العمل السابقة التي أعدها الجانب العربي في اجتماعه في القاهرة خلال الفترة من ١٢ — ١٤/١١/١٩٧٤ . وسيرد شرح ورقة العمل هذه في الفصل المتعلق بمضمون الحوار .

و قدم الجانب الاوروبي مذكرة الى جامعة الدول الاوروبية حول الاتفاقية المعقودة مع اسرائيل اكد فيها التزام المجموعة الاقتصادية الاوروبية ببيان بروكسل وأوضح ان هذه الاتفاقية قد حلت محل اتفاقية عام ١٩٧٠ التي حلت بدورها محل اتفاقية عام ١٩٦٤ بين منظمة السوق الاوروبية المشتركة واسرائيل وهي لا تتعلق باى حال بالمناطق العربية المحتلة .

و اعتبرت الدول العربية الايضاحات التي قدمها الجانب الاوروبي مرضية . وهكذا كانت الرغبة في بدء الحوار العربي الاوروبي واستمراريته اقوى من العقبات التي اثيرت في طريقه على الرغم من حساسية و أهمية تلك العقبات . وعقد الاجتماع الاول للحوار في القاهرة خلال الفترة من ١٠ — ١٤/٦/١٩٧٥ .

الفصل الثالث: مضمون الحوار ومجالاته

اجتماعات الحوار

١— انتهت المفاوضات التمهيدية التي اتخذت من قبل الجانبين العربي والاوروبي في نطاق الحوار الى الاتفاق على عقد اجتماعات الحوار على مستوى الخبراء على ان يشترك في الجانب العربي خبراء يمثلون منظمة التحرير الفلسطينية. ونتج عن ذلك تأجيل عقد اللجنة العامة للحوار العربي الاوروبي وبالتالي تأجيل النظر في جوانبه السياسية. وعلى أساس هذه الترتيبات عقدت لغاية اعداد هذا التقرير (اي نهاية عام ١٩٧٥) ثلاثة اجتماعات هي:

— الاجتماع الاول، وعقد في القاهرة خلال الفترة من ١٠ — ١٤/٦/١٩٧٥؛
— الاجتماع الثاني، وعقد في روما خلال الفترة من ٢٢ — ٢٤/٧/١٩٧٥
— الاجتماع الثالث، وعقد في ابوظبي خلال الفترة من ٢٢ — ٢٧/١١/١٩٧٥

٢— ويتضح من المقارنة بين اوراق العمل التي اتفق عليها الجانبان في ختام الاجتماعات الثلاثة المذكورة وبين المذكرات واوراق العمل التي انتهى اليها الجانبان خلال التحضير للحوار ان المفاوضات التمهيدية كانت مجدية من حيث تحديد مضمون الحوار ومجالاته.. فالمبادئ التي يستند عليها الحوار سبق وان ذكرت بشكل او بآخر في اوراق العمل التي انتهى اليها الجانب العربي في اجتماعه من ١٢ — ١٤/١١/١٩٧٤ واجتماعه من ٢٠ — ٢٤/٥/١٩٧٥ وفي ورقة العمل المقدمة من الجانب الاوروبي بتاريخ ٦/٣/١٩٧٥. كما ان مجالات التعاون التي يتناولها الحوار سبق وان ادرجت بشكل عام في اوراق العمل السابقة. والفارق الكبير هو ان اوراق العمل التي قام الجانب العربي بتحضيرها خصت الجوانب السياسية للحوار باهتمام اساسي بينما ركزت اوراق العمل الاخرى، بما فيها تلك التي توصلت اليها اجتماعات الحوار الثلاثة، على الجوانب غير السياسية اي الاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

الاجتماع الاول في القاهرة

٣— عقد الاجتماع الاول للحوار العربي الاوروبي في القاهرة خلال الفترة من ١٠— ١٤/٦/١٩٧٥. وتدارس فيه خبراء الجانبين الاوراق المقدمة حول مضمون الحوار ومجالاته. وانتهى الاجتماع الى اصدار مذكرة مشتركة بتاريخ ١٤/٦/١٩٧٥ تضمنت

عددا من المبادئ و القواعد العامة التي يسير الحوار في اطارها و تحديدا لمجالات التعاون بين الجانبين . و قد اتفق الجانبان على الامور التالية :

- ان يتضمن الحوار مجالات التعاون الآتية : التصنيع ، البنية الاساسية ، الزراعة و التنمية الريفية ، التعاون المالي ، التجارة ، التعاون العلمي ، و التكنولوجي و التعاون الثقافي و موضوعات العمل و الشؤون الاجتماعية . و ان تدرس مجموعات الخبراء من كلا الجانبين معا و بعمق أكبر مجالات التعاون المذكورة في الاجتماعات اللاحقة .

- ريثما ينعقد اجتماع اللجنة العامة ، المرجو في اقرب فرصة ممكنة ، سوف يستأنف الاجتماع الحالي للخبراء بصفة دورية على هيئة لجنة توجيهية من الخبراء ، و سوف يعقد الاجتماع الاول للجنة التوجيهية للخبراء في شهر تموز ١٩٧٥ في احدى المدن الاوروبية .

- سوف يستمر نظام الرئاسة الاوروبي و العربي المشترك لاجتماع الخبراء كما سوف يستخدم نفس النظام في عمل المجموعات المشتركة للخبراء في كل مجال من مجالات التعاون .

٤- اما فيما يتعلق بمجالات التعاون التي يشملها الحوار ، فان هذا التقرير سيتناول كل مجال منها على انفراد على ضوء تطور البحث فيها من خلال نتائج الاجتماعات الثلاثة للحوار .

٥- و قد ارسل الامين العام لجامعة الدول العربية كتابا الى الرئيس الدوري للمجموعة الاقتصادية الاوروبية يتضمن النقاط التالية و التي طلب الجانب العربي اعادة بحثها في اجتماعات الحوار العربي الاوروبي المقبلة .

- رفع الحواجز و القيود المعوقة لحركة رؤوس الاموال و توفير التسهيلات الكافية لها .

- توفير الضمانات المناسبة لرؤوس الاموال و حمايتها من مختلف المخاطر .

- منح بعض المزايا و الاعفاءات الجمركية و غير الجمركية و التسهيلات التجارية من جانب واحد للمنتجات العربية و انسياب هذه المنتجات الى الاسواق الاوروبية .

- تدفق فعال للتكنولوجيا الاوروبية المتقدمة الى الدول العربية و بشروط مناسبة .

و أعرب الجانب الاوروبي عن استعداده لبحث هذه النقاط في الاجتماعات المقبلة .

الاجتماع الثاني في روما

٦- عقد الاجتماع الثاني للحوار العربي الاوروبي في روما خلال الفترة من ٢٢ - ٢٤ / ٧ / ١٩٧٥ ، و تم انشاء مجموعات عمل لتبحث بتعمق أكثر مجالات التعاون المتفق عليها و هي التصنيع ، البنية الاساسية ، الزراعة و التنمية الريفية ، التعاون المالي ، التجارة ، التعاون العلمي و التكنولوجي و التعاون الثقافي و موضوعات الشؤون الاجتماعية . و توصل الاجتماع بعد تبادل الآراء في هذه المجالات الى خطة عمل مشتركة تحتوى على تفصيلات اكبر لامكانيات التعاون العربي الاوروبي .

و اتفق الجانبان على انه ريثما يتم الاجتماع اللجنة العامة ، المرجو في اقرب فرصة ممكنة ، فان الاجتماع الحالي للخبراء سوف يستأنف بصفة دورية على هيئة لجنة توجيهية من الخبراء . و قد اوصى الجانبان بعقد الاجتماع القادم للخبراء العرب و الاوروبيين في مدينة عربية خلال شهر تشرين الثاني ١٩٧٥ .

الاجتماع الثالث في ابو ظبي

٧- عقد الاجتماع الثالث للحوار العربي الاوروبي في ابو ظبي خلال الفترة من ٢٢ - ٢٧ / ١١ / ١٩٧٥ . و قد تقدم فيه البحث في مشروعات محددة و مواضيع اكثر تفصيلا بالمقارنة مع الاجتماعين السابقين . و بينما حقق الاجتماع نجاحا نسبيا في مجالات الصناعة و الزراعة و التنمية الريفية و البنية الاساسية و التعاون الثقافي و العلمي و التكنولوجي ، الا انه لم يحرز اى تقدم في بعض الجوانب المتعلقة بنقل التكنولوجيا و التعاون المالي و مسائل التجارة و العمل .

و قد اتفق الجانبان على متابعة البحث و الدراسة لمختلف المواضيع المطروحة من خلال اربعة عشرة لجنة عمل متخصصة مشتركة اتفق على تشكيلها ، منها خمس لجان في الصناعة و اربع لجان في الزراعة و ثلاث لجان في البنية الاساسية و لجنة في التعاون المالي و لجنة في التعاون العلمي .

٨- و قد اظهر الجانب العربي الحاحا اكبر فيما يتعلق بضرورة بحث الجوانب السياسية للحوار و تأكيد صعوبة الاستمرار في المجالات الاقتصادية و الفنية في ظل مناخ سياسي غير واضح . وانعكس هذا الموقف على ورقة العمل المشتركة التي صدرت عن الاجتماع و التي تنص على ان الجانبين " يؤكد ان ضرورة ان يوضع في الاعتبار البعد السياسي من الحوار حتى يتسنى له ان يتطور على النحو المنشود و ان يتواصل بطريقة فعالة . و من هذه الروح اتفق الجانبان على ضرورة انعقاد اللجنة العامة في وقت مبكر، و ستبدأ الاتصالات بينهما فورا لتحديد موعد و جدول اعمال اجتماع هذه اللجنة".

٩- و قد تقرر نتيجة الاتصالات اللاحقة لاجتماع ابو ظبي ان تنعقد اللجنة العامة في شهر ايار ١٩٧٦ . و من المواضيع التي ستكون على جدول اعمالها تطوير موقف المجموعة الاقتصادية الاوروبية من قضية الشرق الاوسط نحو ابعاد تتعدى بيان بروكسل و تقترب من الموقف العربي الذي يستند على قرارات الامم المتحدة ، و كذلك استعراض نتائج اعمال الاجتماعات الثلاثة التي عقدت على مستوى الخبراء .

مجالات التعاون في الحوار العربي الاوروبي

١٠- يستهدف الحوار العربي الاوروبي ، بصورة عامة، اقامة تعاون بين المجموعتين العربية و الاوروبية في جميع المجالات ، بما في ذلك المجال السياسي ، يكون من شأنه تحقيق نمو اقتصادي و اجتماعي سريع لشعوب المنطقتين في جو من الاستقرار و الامن والسلام و ذلك من خلال التفاعل البناء للموارد البشرية و المالية و الطبيعية العربية و الامكانيات التكنولوجية و المعدات و الخدمات الاوروبية . و قد اقتصر البحث في الاجتماعات الثلاثة التي عقدت في نطاق الحوار العربي الاوروبي على مجالات التعاون الاقتصادية و الفنية و الاجتماعية دون الدخول في المجالات السياسية . و يتناول التقرير فيما يلي استعراض مجالات التعاون التي ركزت عليها اوراق العمل المشتركة التي صدرت عن اجتماعات الحوار .

التصنيع

١١- يهدف التعاون العربي الاوروبي في مجال التصنيع الى تطوير هيكل الاقتصاد العربي و تنويع مصادر الدخل فيه عن طريق تنمية الصناعات الاساسية و الوسيطة في الدول العربية و التقدم في تصنيع المواد الاولية الى اعلى حد ممكن بهدف الاستهلاك المحلي و التصدير ، بما في ذلك تطوير و تصنيع القطاع الزراعي . و يتطلب تحقيق ذلك جهدا عربيا اوروبيا مشتركا من اجل :

- العمل على تشجيع الصناعات المعتمده على المواد الاولية المتاحة في البلدان العربية ، و اعطاء اولوية التصنيع لتلك المواد مع النظر بعين الاعتبار الى الاستثمارات الموجودة حاليا .
- تشجيع تدفق فعال للتكنولوجيا الاوروبية الى الدول العربية بشروط مناسبة ، و التعاون مع الجهات العربية في تطوير التكنولوجيا المتقدمة و خاصة المتعلقة بالصناعات المعتمدة على المواد الاولية المتاحة محليا ، علما بان الجانب العربي سوف يسعى لخلق الظروف المواتية لنقل هذه التكنولوجيا .
- تسهيل تسويق منتجات المشروعات المذكورة .
- تحديد طريق القيام بالخطوات المذكورة .

١٢- و لتنفيذ هذه الخطوط العريضة ، اتفقت مجموعة العمل في مجال التصنيع على برنامج العمل المشترك التالي :

(١) بالنسبة للصناعات المرتبطة بالمواد الاولية المتوفرة في الدول العربية فان الجانب العربي يعطي الاولوية للصناعات التالية لتكون محلا للتعاون المشترك :

أ- الصناعات القائمة على استعمال البترول و الغاز النفطي خاصة وان هناك حوالي ٧٢ بليون متر مكعب تحرق من هذا الغاز سنويا .

- تكرير البترول و الصناعات البتروكيمائية .
- صناعة الاسمدة الآزوتية و المركبة .
- الاختزال الغازي المباشر لانتاج الحديد الاسفنجي .
- انتاج الطاقة الكهربائية لسد حاجة صناعة الالمنيوم و الصلب و تحلية مياه البحار .

ب- الصناعات القائمة على استخدام الكميات الهائلة من الصخور الفوسفاتية :

- صناعة تركيز صخر الفوسفات .
- صناعة حامض الفوسفوريك .
- الاسمدة الفوسفاتية و المركبة .

جـ - مشاريع استخلاص البوتاس و البروم و اكسيد المغنسيوم القائمة على المصادر الهائلة من املاح البوتاسيوم .

د - يتم تبادل الدراسات القائمة و الخاصة بتحديد مجالات التعاون العربي الاوروبي في تنمية هذه الصناعات .

(٢) في اطار التعاون طويل الاجل فانه سيتم دراسة فروع الصناعة المذكورة اعلاه و كذلك الفروع الاخرى من اجل :

أ- حصر الاحتياجات و الطاقات الانتاجية المتوفرة في الاسواق العربية و الاوروبية و العالمية .

ب - تحديد المجالات الرئيسية للتكامل التي يمكن ان تتحقق مع مراعاة العوامل المختلفة المتعلقة بالانتاج و الصلاحية لدى الجانبين .

ج - تحديد المشاريع الرئيسية الجديرة بالتنفيذ في اطار التعاون العربي الاوروبي و ذلك في اسرع وقت ممكن .

د - دراسة الظروف المتعلقة بالاستثمار و تشجيعه و حمايته و كذلك اجراء دراسة مقارنة للتشريعات المتعلقة به والشروط الخاصة بالمشاريع المشتركة واستعراض الاجراءات التي اتخذت من اجل تحسين ظروف الاستثمار بما في ذلك الاتفاقات الثنائيـــة .

و من اجل تحقيق ذلك فسيتم دراسات بالتعاون الوثيق بين مركز التنمية الصناعية للدول العربية و اللجنة الاوروبية .

(٣) لاجل صياغة مقترحات خاصة بتدفق فعال للتكنولوجيا الاوروبية المتقدمة الى الدول العربية سيقوم الجانبان باعداد نص في هذا الشأن بغرض الوصول الى اتفاق مفيد للطرفين .

(٤) سيقوم الجانبان باعداد اوراق عمل بشأن الوسائل المتعلقة بتسهيل تسويق منتجات الصناعات العربية في الاسواق الاوروبية و الاسواق الاخرى .

(٥) سيقوم الجانبان بتحديد التفاصيل الادارية الخاصة بخطة العمل المشتركة في المستقبل (مثل دورات الانعقاد و مكانها و الوثائق) مع الاخذ بعين الاعتبار توجيهات لجنة التنسيق المشتركة .

١٣ — و قد قرر الجانبان العربي و الاوروبي في الاجتماع الثالث الذى عقد في ابو ظبي دراسة مجالات الاولوية التي حددها الجانب العربي و ذلك من اجل بيان الاحتياجات و الطاقات الانتاجية و تحديد المجالات الرئيسية للتكامل و المشاريع الرئيسية الجديرة بالتنفيذ .

و وافق الجانبان على تشكيل مجموعة متخصصة لكل من الصناعات و المواضيع التالية :

أ — صناعات تكرير البترول و الصناعات البتروكيماوية ، و تبدأ المجموعة المتخصصة عملها في اقرب وقت ممكن .

ب — تصنيع الاسمدة الازوتية و الفوسفاتية و المركبة .

جـ — صناعات الحديد و الصلب مع الاهتمام بصفة خاصة بالبحوث و المعلومات حول الاختزال الغازى المباشر للحديد الخام ، بما في ذلك الصناعات المغذية و خاصة التعدين و الصناعات المستخدمة مثل الصناعات الميكانيكية و الكهربية و الالكترونية . و تبدأ المجموعتان المتخصصتان للصناعات في (ب) و (جـ) في مواعيد تحدد في الاجتماع القادم لمجموعة التصنيع التي ينتظر عقدها خلال الربع الثاني ١٩٧٦ .

د — مجموعة متخصصة لبحث الشروط العامة للعقود الخاصة بمجال الصناعة (الضمانات ، التحكيم ، القوة القاهرة . . . الخ) .

هـ — مجموعة متخصصة لتنسيق المواصفات الفنية بين المنظمة العربية للمواصفات و المقاييس و بين الهيئة المختصة في اللجنة الاقتصادية الاوروبية .

و اتفق الجانبان على اجراء دراسات في المجالات التالية على ان يتم تنفيذها بعد ان تكون المجموعات المتخصصة سالفة الذكر قد قطعت شوطا في عملها :

— الطاقة الكهربية
— صناعة الالومنيوم
— ازالة ملوحة مياه البحر و استخراج البوتاسيوم
— شروط الاستثمار الصناعي
— نقل التكنولوجيا الصناعية
— تسهيل تسويق المنتجات الصناعية العربية في الاسواق الاوروبية و الاسواق الاخرى
— صناعات الاغذية و الخشب و الجلود

مشـــاريع البنية الاساسيـــــــــة

١٤ــ اتفق الجانبان العربي و الاوروبي على ان التنمية المطردة للانشطة الاقتصادية سواء منها ما يتعلق بأوجه النشاط الزراعي و الصناعي او التحسن السريع لظروف المعيشة فـــي البلاد العربية تتطلب اقامة بنية اساسية قادرة على الاستجابة للاحتياجات الخاصة بالنقـــل و الهندسة المدنية و العمران والصحة و التعليم و المواصلات و تخطيط و تطوير المدن و المرافق العامة المرتبطة بذلك و التوزيع و السياحة . و يهدف التعاون العربي الاوروبي في هذا المجال الى التعجيل باقامة مشاريع البنية الاساسية و ذلك باللجوء الى اكثر المستويات التكنولوجيـــة الاوروبية فاعليـــــــة .

١٥ــ و وافقت مجموعة العمل في مجال البنية الاساسية و ذلك في الاجتماع الثاني في روما على النتائج التالية المتعلقة بمجالات التعاون الرئيسية و معايير اولوية المشروعات و اجراءات العمـــــــل :

(١) مجالات التعاون الاساسية هـــــي :

أ ــ النقل : و يشمل النقل البحرى ، الموانيء ، الملاحة الداخلية ، السكك الحديدية ، الطرق ، انابيب البترول ، المطارات و النقل الجوى ، ومعدات و تسهيلات النقل الخاصة بالمواد و المنتجات الثقيلة .

ب ــ المواصلات : و تشمل وسائل المواصلات التقليدية و الفضائية و الخدمات البريديـــــة .

جـ ــ البنية الاساسية في المدن : و تشمل تخطيط المدن و تطويرهـــا ، اعادة تعمير المدن العربية ، تطوير المرافق العامة (المياه و الكهرباء و المجارى) ، و مشروعات الاسكان .

د ــ البنية الاساسية الريفية : و تشمل تسهيلات التخزين (كالصوامـــع و الثلاجات) ، الرى و الصرف ، و كهربة الريف .

هـ ــ البنية الاساسية للتعليم : و تشمل انشاء و تجهيز المؤسسات التعليمية و التدريبية كالمدارس و المختبرات و الجامعات .

و ــ الصحة العامة : و تشمل انشاء و تجهيز المستشفيات و المستوصفـات ، الوحدات الصحية المتنقلة ، و الشؤون الصحية و تيسير خدماتها .

ز— البنية الاساسية في السياحة : و تشمل انشاء فنادق و تسهيلات سياحية اخرى ، و تطوير المواقع السياحية .

(٢) معايير الاولويات للمشاريع :

اتفق الجانبان على ان المشروعات التي سيقع عليها الاختيار يجب ان تحقق واحدا او اكثر من المتطلبات التالية :

— مشروعات تتعدى قدرات بلد عربي او اوروبي واحد .
— مشاركة اكبر عدد من الدول العربية و الاوروبية في كل مشروع حتى ولو كان مقصورا على بلد عربي واحد شريطة ان يكون تنفيذه مفيدا لمنطقة باكملها .
— مشاريع تخص بلدا واحدا شريطة ان تكون طبيعتها مما يساعد على تعجيل عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية لهذا البلد او ذات اهمية استراتيجية في التنمية ضمن اطار سياسة التنسيق العربي .

(٣) اجراءات العمل :

سيسعى الجانب العربي لتزويد الجانب الاوروبي باقتراحات المشاريع في كل مجالات التعاون السابق ذكرها . و سيناقش الجانبان في الاجتماع القادم اية مقترحات يكون الجانب العربي قد قدمها كما سيبحثان ايضا وسائل و طرق السير بها قدما .

١٦— و في الاجتماع الثالث للحوار ، اكدت مجموعة العمل الحاجة الى الاتجاه من التعميم الى موضوعات محددة و ملموسة ، ضرورة تركيز الجهود في هذه المرحلة على متطلبات المراحل التي تسبق التنفيذ و ذلك لتحديد المشروعات ذات الجدوى و استطلاع امكانات تحسين التسهيلات المتاحة حاليا في اطار المتطلبات العربية ذات الطابع الاقليمي و القطاعي بصفة عامة . و اذ تدرك مجموعة العمل المجال الشاسع الذى تغطيه البنية الاساسية ، الا انها ترى من المناسب في هذه المرحلة ان تتركز الجهود على قطاعي النقل و وسائل الاتصال السلكية و اللاسلكية التي لا بد ان يكون لتطويرها ابعد اثر على البلاد العربية منفردة او مجتمعة . و بذلك فقد ارجىء بحث الدراسات المتعلقة بمجالات البنية الاساسية الاخرى .

(١) ففي مجال النقل : قررت مجموعة العمل تشكيل ثلاث مجموعات متخصصة لشؤون الموانىء البحرية و النقل الداخلي و النقل الجوى . و تقوم كل مجموعة متخصصة بدراسة التسهيلات الحالية و تحديد احتياجات البلاد العربية منها و تقديم التوصيات المناسبة حول الاولويات و طرق الوفاء بالاحتياجات . و ستقدم كل مجموعة متخصصة تقريرا الى مجموعة عمل البنية الاساسية بهذه الامور .

(٢) وفي مجـــال المواصـــلات السلكية واللاسلكية : قررت مجموعـــة العمل ان تشمل الضرورة لاجراء عملية معينة قبل القيام بتنفيـــذ مشروعات ترتبط فيها بين دول العالم العربي من ناحية، وتـــربـــط بينها و بين اوروبا من ناحية اخرى . كذلك تدارست المجموعة مسألة النقص الذى تعانيه في الخبرات في هذا المجال ، و توصلت الى النتائج التاليـــــة :

- ان اجراء الدراسات السابقة على عمليات الاستثمار و توفير فرص التدريب امور يمكن بحثها في اطار الحوار العربي الاوروبي .
- تقدم السلطات العربية المختصة مقترحات محددة بشأن الدراسات السابقة لعمليات تنفيذ المشروعات الى المؤسسات التي يحددها الوفد الاوروبي في مجموعة العمل .
- تقدم السلطات العربية طلبات التدريب و المنح الدراسية الى السلطات الاوروبية المختصـــة .

الزراعة و التنمية الريفية

١٧ — يهدف التعاون العربي الاوروبي في هذا المجال الى تنمية موارد البلاد العربية الزراعية و الحيوانية و المائية و انتاج المواد الغذائية في البلاد العربية ، و دراسة البرامج من اجل انتهاج سياسة متكاملة للتنمية الريفية و تحديد مساهمة الخبرة الاوروبية في هذا الصـــدد . و من هنا فسوف يكون من الضرورى دراسة الموقف الراهن و توقعات التنمية الزراعية في الدول العربية ، و كذلك نمط انتاج و استهلاك المواد الغذائية .

و تحقيقا لهذا الهدف فان الجانبين سيحددان التدابير التي تعزز التوسع في انتاج الحاصلات الغذائية و النقدية و تربية الماشية و مكافحة الاوبئة و تحسين المراعي و التزود بالخبرة الاوروبية المتقدمة في الحفاظ على النهوض بالثروة الحيوانية في الدول العربية على نحو يكفل الاستغلال الامثل للاراضي المتاحة بما في ذلك الحيلولة دون تآكل التربة و الزحف الصحراوى و اتخاذ اية اجراءات مناسبة تتعلق بالبيئة .

و يتضح في هذا المجال الاهمية القصوى للبحوث الزراعية و الحيوانية و السمكية باعتبارها من اهم القواعد الاساسية لتطوير وتنمية القطاع الزراعي بكافة جوانبه و خاصة تلك البحوث المتعلقة باستنباط و تحسين و اكثار البذور و مكافحة الافات و الامراض و غير ذلك من مجالات البحوث المختلفة كما يجب التأكيد على اهمية الارشاد الزراعي و التدريب المهـــــــني .

كذلك فانه من اللازم العمل على تطوير الرى وتنمية مصادر المياه المختلفة على نحو يحقق الاستخدام الأمثل لموارد المياه و امكانية استخدام الاساليب المتقدمة في تحلية المياه وغيرها من الشؤون المتعلقة بالرى .

كما سيناقش الجانبان امكانية تطبيق التقنيات النووية في التنمية الزراعية و الريفية بما في ذلك ازالة الملوحة . كما يعمل الجانبان على الاستفادة من الخبرة الاوروبية في مجالات تعبئة و تغليف و تصنيع المحاصيل الزراعية بمختلف انواعها و التعاون في مجال الانتاج العربي لمستلزمات الانتاج الاساسية في مجال الزراعة خاصة الآلات الزراعية و الاسمدة و المبيدات .

و في كل المجالات السابقة ينبغي تحديد الاولويات ووضع البرامج ووسائل العمل بهدف اختيار برامج التعاون المحددة في نطاق البرنامج المذكور . كما ينبغي دراسة امكانيات تسويق منتجات مثل هذه المشروعات . و ان يتم تحديد لامكانيات المساهمة الاوروبية في هذه المجالات . و من الواضح ان للعرب و الاوروبيين مصلحة مشتركة في ان تتضافر جهودهم في معالجة كل جوانب الموقف الغذائي العالمي .

١٨ــ و قد توصل الجانبان في الاجتماع الثاني للحوار الى برنامج العمل التالي :

(١) ان توافر مجالات متعددة للعمل المشترك في القطاع الزراعي في الاقطار العربية لهو دليل على وفرة الامكانيات الطبيعية في العالم العربي و جدوى استخدام هذه الامكانيات استخداما امثل . و اوروبا بما لديها من امكانيات و تجارب في حقل الانماء الزراعي تستطيع بدورها ان تساهم في تنمية و استغلال الامكانيات المتاحة للاقطار العربية بما يعود بالنفع على الطرفين .
و في سبيل هذا الهدف فان التركيز قد انصب منذ بدء العمل في القاهرة على مفهوم (سياسة التنمية الريفية المتكاملة) . و ثمة هدف عام لهذا التعاون هو دعم التنمية الريفية و تحسين انتاجية المزارع و النهوض بمستويات المعيشة في الريف .

(٢) من المهم لنجاح التعاون العربي الاوروبي في القطاع الزراعي التوصل باسرع وقت ممكن الى معرفة كافية لاستراتيجيات التنمية الزراعية في البلاد العربية عملا بما جاء في مذكرة القاهرة من انه سيكون من الضرورى دراسة الموقف الراهن و توقعات التنمية الزراعية في الدول العربية و كذلك انماط انتاج و استهلاك المواد الغذائية في هذه البلدان .

(٣) ان مثل هذا المنهج سيسمح بتحقيق انتاج امثل و تحسين الهياكل الزراعية في البلاد العربية استنادا الى تقييم افضل للموقف الاقتصادي الحالي و فرص التعاون المتاحة فعلا او تلك التي قد تنشأ على المستويين الاقليمي و العالمي .

(٤) ان التوسع في انتاج المواد الغذائية في البلاد العربية يجب ان يهدف بوجه خاص الى النهوض بمستوى الاستهلاك في هذه البلاد و الى المساهمة مع بلاد العالم الاخرى في تحقيق امن غذائي عالمي .

(٥) و بالنسبة للمنتجات الاخرى التي قد تلعب دورا هاما في ميزان مدفوعات البلاد المعنية و بالتالي تسهل تنفيذ برامج تنميتها الاقتصادية فانه من الضرورى التأكد منذ البداية من وجود اسواق لهذه المنتجات او امكانية ايجادها .

(٦) و بصفة عامة فسيكون من اللازم التأكد من مواكبة المشاريع لسياسة التنمية الزراعية ، و ضمان توفر موارد كافية تضمن لها الاستمرار و الربح .

(٧) و في نطاق البحث عن تحديد المشروعات و الاولويات فانه يجب ترك مجال كاف — بجانب المشاريع الكبيرة — لمشاريع اخرى قد تكون رغم اهدافها المحددة اسهل تنفيذا و اسرع عائدا . و يجب ان يكون هناك مجال كلما اقتضى الامر للمشاريع الاقليمية التي تلبي احتياجات العديد من الدول العربية .

(٨) و في هذا الصدد فانه من المستحسن بوجه خاص التركيز على اعطاء الاولوية لبعض المشاريع المحددة في مناطق محددة ، و ذلك لسد الاحتياجات العاجلة للمواد الغذائية ، و اتباع اكثر اساليب التعاون ملاءمة و نفعا بين الدول الاوروبية و العربية . على ان يقترح خبراء البلاد العربية المشروعات و المناطق المعنية على خبراء الدول الاوروبية في اقرب وقت ممكن .

(٩) و في نطاق هذا الاطار سيكون ضروريا تحديد مشاريع محددة — تدريجيا و على اساس الاتفاق بين الطرفين — و ترتيب اولويتها مع الاخذ في الاعتبار البيانات الاقتصادية و الاجتماعية للبلاد العربية المعنية .

فهذه المشاريع تمثل انشطة ترتبط ببعضها البعض و تشكل منطلقا للتعاون الاوروبي العربي في مجال التنمية الريفية المتكاملة .

١٩ — و يمكن تحديد هذه المشاريع و الاولويات في مجالات التعاون و العمل الاتية :

(أ) التوسع في الانتاج الزراعي : تحديد امكانيات التعاون العربي الاوروبي في مجالات التوسع في انتاج الحاصلات الغذائية و النقدية و تربية الماشية و الحفاظ على الثروة الحيوانية و النهوض بها .

١) الانتاج النباتي : بما في ذلك التوسع في انتاج الحبوب و خاصة القمح و الذرة الرفيعة ، التوسع في انتاج المحاصيل السكرية ، الخضر والفواكه ، زراعة الغابات ، استصلاح الاراضي ، المحاصيل الزيتية و منتجاتها ، و محاصيل الاعلاف .

٢) الانتاج الحيواني : بما في ذلك التوسع في انتاج اللحوم بانواعها ، التوسع في انتاج الالبان ، تحسين المراعي ، و مكافحة الاوبئة الحيوانية .

٣) الثروة السمكية : بما في ذلك منح مصادر الثروة السمكية ، و الحفاظ على الثروة السمكية .

(ب) مشاريع الري : بما في ذلك اقامة السدود و الخزانات و نظم الري ، اقامة شبكات المصارف ، استغلال المياه الجوفية ، تحلية المياه و استكشاف امكانية استغلال الطاقة النووية في هذا المجال ، و الاستغلال الامثل لمياه الري باستخدام الوسائل الحديثة .

(ج) مستلزمات الانتاج : بما في ذلك الالات الزراعية ، الاسمدة ، و المبيدات ومكافحة الافات .

(د) الصناعات الزراعية : بما في ذلك التعليب و التغليف و الحفظ ، السكر ، الاعلاف ، الزيوت النباتية ، الورق ، و الغزل و النسيج .

(هـ) البحوث و تبادل الخبرات الزراعية : بما في ذلك تبادل المعلومات و نتائج البحوث العلمية و التطبيقية ، تبادل الخبرات و المنح الدراسية ، دعم معاهد الابحاث الزراعية القائمة و تزويدها باحدث اجهزة البحوث ، ووضع برامج بحوث مشتركة في مختلف الميادين الزراعية .

(و) التدريب المهني و الارشاد الزراعي : بما في ذلك انشاء و تطوير مراكز التدريب الفني في مختلف اوجه النشاط الزراعي في البلاد العربية ، و الارشاد الزراعي .

(ز) تسويق المنتجات الزراعية ؛ امكانية توفير اسواق جديدة للمنتجات الزراعية العربية و خاصة على المستويين المحلي و الاقليمي ، الاستفادة الكاملة من التسهيلات القائمة و الامكانيات المتاحة في الاسواق الاوروبية بالنسبة للصادرات العربية ، و التعاون المشترك في مجال تقنيات التسويق ، بما في ذلك التخزين و الترويج للمنتجات و تبادل المعلومات التسويقية.

(ح) البنية الاساسية : يعتبر موضوع البنية الاساسية شرطا اساسيا لاقامة و نجاح المشروعات في حقلي الزراعة و التنمية الريفية و لذلك فان هذا الموضوع يجب ان يدرس بتوسع و عمق خلال مجرى الحوار مع اعطاء اهمية خاصة للبنية الاساسية ذات الارتباط المباشر بالتنمية الريفية .

(ط) تمويل المشروعات الزراعية : يجب ان يؤدى الحوار بين الجانبين الى استكشاف و تحديد امكانيات تمويل المشروعات الزراعية في البلاد العربية وتتضمن هذه الامكانيات تقديم العون المالي و الفني ، و تشجيع الاستثمارات الاوروبية في القطاع الزراعي في الدول العربية ، و انشاء المشاريع المشتركة في القطاع الزراعي .

٢٠ — و تقدم البحث الاجتماع الثالث للحوار فقدمت المنظمة العربية للتنمية الزراعية عددا من مقترحات المشاريع في مجال الزراعة و التنمية الريفية ، كما استعرض الجانبان الخطوط الرئيسية لاستراتيجية التنمية الزراعية في البلاد العربية بما في ذلك الموارد الزراعية و الانتاج الزراعي و توقعاته حتى سنة ١٩٨٥ و الطلب الحالي على المنتجات الزراعية و توقعاته و تقدير العجز في الغذاء حتى سنة ١٩٨٥ و متطلبات المواد الغذائية للمرحلة القادمة . كما عرض الجانب الاوروبي بعض جوانب سياسته الزراعية العامة .

و قرر الجانبان التركيز على عدد محدود من المشاريع الزراعية العربية و هي :

- مشروع اقليمي متكامل للزراعة و التنمية الريفية في جنوب دارفور في السودان .
- مشروع لزيادة انتاج اللحوم في السودان .
- مشروع لتنمية عوامل الانتاج الزراعي من اجل زيادة انتاج الحبوب في سورية .
- مشروع متكامل للتنمية الزراعية في الصومال . و تقرر تشكيل لجنة عمل متخصصة مشتركة لكل مشروع من هذه المشاريع .

٢١ — و بالاضافة الى ذلك ، اتفق الجانبان في الاجتماع الثالث للحوار في ابو ظبي على الامور التالية المتعلقة بالزراعة و التنمية الريفية :

— انشاء ادارة للبحوث خاصة بتكنولوجية المياه للاغراض الزراعية في البلاد العربية في اطار المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة و الذى سيتم انشاؤه في المستقبل القريب في العالم العربي .

— التعاون فيما يختص باستخدام و تطبيق الطاقة الشمسية لاغراض التنمية الزراعية في البلاد العربية . و اعرب الجانب العربي عن اهتمامه بتبادل المعلومات و اجراء مزيد من الدراسات و التعاون في استخدام تقنيات الاستشعار عن بعد لدراسة التربة و المناخ و مصادر المياه و غير ذلك بهدف تنمية الانتاج الزراعي في البلاد العربية . و اخذ الجانب الاوروبي علما بهذا الاهتمام .

— ان تتضمن صلاحيات المجموعات المتخصصة في الزراعة و التنمية الريفية العناصر الاتية :

(١) ضمان عدم ازدواجية المشروعات و عدم تداخلها او اضرارها باى اتفاق ثنائي لمشروع قائم .
(٢) مراجعة جميع البيانات المتوفرة و الخاصة بالمشروعات .
(٣) التوصية بالدراسات الاخرى اللازمة و من يقوم بها .
(٤) تقدير تكاليف المشروعات .
(٥) التوصية بمدى اشتراك الجانبين العربي و الاوروبي و المدخلات المناسبة لكل طرف .
(٦) القيام باى مهام اخرى تعتبر ضرورية لحسن اداء المجموعة المتخصصة .
(٧) بحث الترتيبات الادارية اللازمة لمتابعة المشاريع المعنية بوجه عام بما في ذلك العمليات المختلفة الواجب تنفيذها حتى يمكن اتخاذ الاجراءات المناسبة في حينه .

— و تطرق الجانبان لبحث مشاكل تسويق المنتجات و تمويل المشروعات و اتفقا على ضرورة بذل مزيد من الجهد لتنفيذ المبادىء التي اتفق عليها في الاجتماعين السابقين .

التعاون المالي

٢٢ — حددت المذكرة المشتركة التي توصل اليها الاجتماع الاول للحوار مجالات التعاون المالي بين الجانبين العربي و الاوروبي على النحو التالي :

(١) البحث المشترك عن افضل الطرق و الوسائل اللازمة لتشجيع الاستثمارات على اساس المعاملة بالمثل .

(٢) تشجيع تبادل المعلومات حول فرص الاستثمارات في بلدان كلا الطرفين و ذلك للحد من المخاطر التي ينطوى عليها الاستثمار و لضمان اقصى حد من المنفعة المشتركة .

(٣) تقديم الخبرات الاوروبية في المجالات المالية و المصرفية و التأمينية و تهيئة فرص التدريب بهدف تطوير الاسواق المالية العربية .

(٤) التعاون الذى يشمل تقديم رؤوس الاموال و التكنولوجيا لتشجيع المشروعات المشتركة .

(٥) الاهتمام بامكانيات التعاون بين المؤسسات المالية الاوروبية و العربية لاغراض التنمية .

٢٣— و في الاجتماع الثاني للحوار ، اتخذت مجموعة العمل الخاصة بالتعاون المالي هذه النقاط و تلك التي وردت في كتاب الامين العام لجامعة الدول العربية الى الرئيس الدورى للمجموعة الاقتصادية الاوروبية بتاريخ ١٦/٦/١٩٧٥ اساسا لتحديد اختصاصاتها . و توصلت مجموعة العمل في اجتماعات روما الى جدول الاعمال التالي :

(١) <u>التعاون و تبادل الخبرات بين المؤسسات المالية</u>

أ) لقد كان هناك اتفاق عام واسع النطاق حول فائدة توثيق الروابط بين المؤسسات المالية العربية و الاوروبية العامة و الخاصة على جميع المستويات. و لقد ساد الاتفاق على ان توسيع نطاق الاتصالات سيعود بنفع متبادل على المصالح العربية و الاوروبية في هذا المجال . و قد اوضح الجانب العربي ان احدى الصعوبات الرئيسية التي يواجهها هي الحصول على مشورة محايدة و موضوعية في تقييم فائدة المقترحات المالية العديدة التي تقدم اليه باستمرار. و قد اتفق الجانب الاوروبي على ان المشورة الموضوعية التي تقدمها السلطات المالية المركزية في البلاد الاوروبية يمكن ان تكون ذات نفع كبير للبلاد العربية في اجرائها لمثل هذا التقييم المالي .

وبناء على اقتراح الجانب الاوروبي تقدم الجانب العربي باقتراحات محددة حول الطرق التي يمكن بواسطتها تعميق التعاون بين المؤسسات المالية و تطويره ، و هي تتلخص في تعاون المؤسسات الاوروبية الرسمية في تنمية

شبكة كاملة من المؤسسات المالية العربية مثل اسواق النقد ورأس المال و مؤسسات الائتمان و اسواق التأمين و الاوراق المالية .

ب) و قد وجه الاهتمام الى امكانية تبادل الخبرات بين المؤسسات المتخصصة من الجانبين مثل بنك الاستثمار الاوروبي ، و الصندوق الاوروبي للتنمية و الصندوق العربي للانماء ، فقد يساعد مثل هذا التعاون على تحديد المشروعات التي تستحق القيام بها .

ج) و اتفق على انه من المفيد ان يقضي الموظفون الماليون من البلاد العربية فترة تدريب في دول المجموعة و ان يزور الخبراء الاوروبيون البلاد العربية لعقد الندوات حول تشغيل الاسواق و المؤسسات المالية .

و قد اتفق كذلك على ان يدرس كل من الجانبين هذه الاقتراحات و ان يعد وثائق العمل بشأنها على نحو يسمح بمناقشتها بطريقة اكثر تحديدا خلال الاجتماع القادم لمجموعة العمل .

(٢) <u>الترتيبات الخاصة بالحماية المتبادلة للاستثمارات</u>

ابرز الجانب العربي وجهة نظره فيما يتعلق بملكية ما يسمى بفائض الارصدة العربية المستثمر في الخارج و اوضح انه مملوك للدول و ليس للافراد و الشركات . و قد اعرب عن اهتمامه بتأمين هذه الارصدة و حمايتها من احتمالات نزع الملكية او التجميد او غيرها مما يمكن ان يفيد من حرية البلاد العربية في استخدام او تحويل هذه الارصدة. و على الرغم من اهمية الاتفاقات الثنائية لحماية الإستثمارات فقد رأى الجانب العربي انه من الضرورى اتخاذ مزيد من التدابير التي تشمل الجماعة باكملها . و قد اخذ الجانب الاوروبي علما بهذا الرأى الا انه ابرز القيمة العملية لتطوير الاتفاقات الثنائية الخاصة بذلك الى اقصى درجة ممكنة . و قد لفت الجانب العربي النظر الى وجود مؤسسة عربية لضمان الاستثمارات توفر وسائل عملية ومفيدة لتشجيع الاستثمار .

و اعرب الجانب الاوروبي عن وجهة نظره في ان الارصدة المالية الموجودة بالخارج سواء كانت ملكيتها عامة او خاصة ، يمكن ان تعتبر جزءا من " الذمة المالية " لجميع الدول المعنية الامر الذى يتطلب المحافظة عليها لصالح الاجيال المقبلة. كما لفت النظر الى الصعوبات القانونية و العملية التي تثيرها الحماية المتبادلة للاستثمارات على اساس جماعي . و قد ابرز الجانب الاوروبي اخيرا الحاجة

الى اتخاذ تدابير خاصة بالتحكيم في المنازعات المتعلقة بالاستثمار في كل من البلاد الاوروبية و العربية .

و قد اتفق على انه من المفيد تقديم عرض متبادل — بطريقة واضحة و موجزة — للقوانين و الانظمة التي تحكم الاستثمارات الاجنبية في الدول العربية و الاوروبية . و على ضوء هذا العرض المتبادل يمكن المضي في دراسة مسألة حماية الاستثمارات خلال الاجتماع القادم لمجموعة العمل .

(٣) مشكلة العوائق التي تقف في طريق الاستثمارات

اوضح الجانب الاوروبي ان سياسته تجاه الاستثمارات هي سياسة حرة و غير تمييزية ، و ان اية قيود يعمل بها في هذا المجال انما تدعو الحاجة اليها باعتبارها ادوات للادارة الاقتصادية و النقدية و انها تطبق باسلوب لا تمييز فيه . و ذكر الجانب العربي ان " الفائض" الذى يتمتع به هو فائض ذو طبيعة خاصة و يستحق معاملة مختلفة . و يعتقد الجانب العربي ان ازالة العقبات التي تعوق التدفق الحر لرأس المال بين اوروبا و العالم العربي انما يعود بالنفع على الطرفين .

و اشار الجانب العربي كمثال لهذه العقبات و العوائق الى وجود الضرائب التي تؤدى الى الاحجام عن الاستثمار withholding tax في بعض دول السوق الاوروبية المشتركة و صعوبة الحصول على البيانات المتعلقة بالديون الحكومية . و اضاف الجانب العربي ان قواعد الكشف عن المعاملات disclosure standards غير ملائمة و انه من الممكن تحسينها لتشجيع زيادة تدفق الاموال . و من بين المجالات التي تثير الصعوبات كذلك ضيق نطاق السوق الثانوية secondary market للسندات الاوروبية الامر الذى يعوق تحويلها الى اسهم ، و عدم وجود قانون موحد للشركات في دول المجموعة الاقتصادية الاوروبية . و قد اشار الجانب الاوروبي الى حرص السلطات المالية في بلدان المجموعة على احترام سرية المعاملات . كذلك فان امكانية التوصل الى قانون اوروبي للشركات امر لا يزال تحت الدراسة في المجموعة الاقتصادية الاوروبية .

و قد اتفق الجانبان على الحاجة الى التبادل في ازالة العوائق غير الضرورية امام الاستثمار في دولهم . كما اتفق ايضا على ان يعد كل من الجانبين ورقة عمل تعرض في الاجتماع القادم حول الصعوبات التي يواجهها في هذا المجال .

(٤) المحافظة على القوة الشرائية للارصدة المالية

لقد كان هناك ادراك عام للاثار التدميرية التي يحدثها التضخم على اقتصاديات و استثمارات كل من الجانبين و الحاجة الملحة الى السيطرة عليه في اسرع وقت

ممكن . و اوضح الجانب العربي ضرورة القضاء على عدم الاستقرار في اسعار الصرف الذى تتعرض له الاستثمارات العربية و كذلك على تدهور القوة الشرائية بسبب التضخم .

و قد ناقش فريق العمل امكانيات تقدير الاستثمارات المالية بوحدات عملة مركبة composite currency units و بالذات بواسطة حقوق السحب الخاصة ووحدة الحساب الاوروبية الجديدة . و قد رأى الجانب العربي ان استخدام وحدة حساب مثل حقوق السحب الخاصة تعتبر خطوة في الاتجاه الصحيح الا انها لا تحل مشكلة التقلبات في اسعار الصرف . و رأى الجانب العربي انه ينبغي العمل على تحسين هذه الترتيبات على ان يدرس الامر خلال الاجتماع القادم .

و فيما يتعلق بحماية الاصول المالية من التضخم فقد ذكر الجانب الاوروبي ان هذه المشكلة تكتنفها صعوبة و تعقيد بالغين و من بين هذه الصعوبات المشكلات السياسية التي يثيرها اتاحة تسهيلات لغير المقيمين تختلف عن تلك التي تتاح للمقيمين .

(٥) اقـامة مشروعات مشتركة

اعرب الجانبان عن اهتمامهما بالقيام بمشروعات مشتركة سواء في العالم العربي او في اوروبا و اقترحا مناقشة هذا الشكل من اشكال التعاون مناقشة اوسع خلال الاجتماع القـادم .

٢٤ـ وافقت مجموعة العمل الخاصة بالتعاون المالي في الاجتماع الثالث للحوار على اتخاذ جدول اعمال اجتماع روما و ما تم التوصل اليه في حينه اساسا لمباحثاتها . و قد تـم الاتفاق في الاجتماع الثالث على الامور التالية :

(١) التعاون و تبادل الخبرات بين المؤسسات المالية :

ان يتم انشاء جهاز للمواءمة بين متطلبات التدريب و التسهيلات الخاصة بذلك . و من اجل هذا اتفق على ان من المفيد إنشاء ادارة تتولى تسجيل التسهيلات الخاصة بالتدريب في بلاد المجموعة الاوروبية ، و في المجموعة نفسها ، على اساس وظيفي . وسوف تكون هذه الادارة جاهزة للعمل في اوائل العام المقبل تحت اشراف اللجنة .

و في نفس الوقت تقوم المؤسسات العربية المالية المتخصصة بالاتصال بمؤسسات المجموعة لبحث كيفية وضع الترتيبات الخاصة بتسهيلات التدريب العملي ، والحلقات الدراسية و تبادل الخبراء .

(٢) حماية و تأمين الاستثمار :

اكدت مجموعة العمل بالاجماع اقتناعها بان مبدأ حماية الاستثمارات ضد المخاطر غير التجارية يعتبر ذا اهمية قصوى ، كما اكدت الضرورة بان يحكم هذا المبدأ العلاقات المتبادلة المتعددة الاطراف بين الدول الاعضاء في السوق الاوروبية المشتركة و في جامعة الدول العربية .

و قد وافقت مجموعة العمل على ضرورة اجراء دراسة عميقة لسبل حماية و تشجيع الاستثمار في المنطقتين و لهذا الغرض قررت تشكيل مجموعة متخصصة مؤقتة تتمتع بالصلاحيات الاتية :

" دراسة الاجراءات المعمول بها حاليا (بما في ذلك اجهزة التحكيم) في الدول الاعضاء بالجامعة العربية و المجموعة الاقتصادية الاوروبية لحماية الاستثمارات ضد جميع اشكال المخاطر غير التجارية على اساس المعاملة بالمثل و النظر في امكانية و كيفية تحسين و توسيع هذه التدابير على اساس ثنائي او متعدد الاطراف ، و يشمل ذلك احتمال قيام تعاون و عمل مشترك بين المؤسسات العربية و الاوروبية القائمة او التي ستنشأ فيما بعد لحماية الاستثمارات و التقدم بتوصياتها لمجموعة العمل العربية الخاصة بالتعاون المالي للحوار العربي الاوروبي "

كما اتفق على ان تتكون المجموعة المتخصصة المؤقتة من ممثلين لمؤسسات حماية الاستثمار و الاجهزة المختصة الاخرى و ان يكون لها سلطة اختيار خبراء مستقلين يمكنهم ان يساهموا مساهمة مفيدة في عملها .

و في النهاية اعرب الجانب العربي انه يفضل العمل المتعدد الاطراف و اوصى باقامة مشروع مشترك لتأمين الاستثمار .

(٣) حماية القوة الشرائية للارصدة المالية ضد تقلبات سعر الصرف :

ان تقوم لجنة السوق الاوروبية المشتركة بتزويد الجانب العربي بالمعلومات الشاملة ، بشأن استخدام الوحدة الحسابية و ان يرسل الجانب العربي الى اللجنة مذكرة عن المشكلات التي واجهها على ان يضمنها

اية مقترحات محددة في هذا الشأن . وتمت الموافقة في ضوء هذا البحث على انه من المستحسن عقد اجتماع خاص بين اللجنة و الدول العربية التي تهتم اهتماما خاصا بهذا الموضوع، لبحث كيفية تخفيف حدة آثار التقلبات التي تطرأ على سعر الصرف .

(٤) تشجيع الاستثمار و ازالة العقبات :

سلم الجانب الاوروبي الى الجانب العربي وثيقة تشتمل على النظم التي تحكم استثمار الاجانب غير المقيمين في البلاد العربية واعرب عن امله في ان يقوم الجانب العربي بتسليم وثيقة مماثلة قبل موعد انعقاد الاجتماع القادم .

وذكر الجانب العربي ان هناك بعض القيود التي تحد من تدفق رؤوس الاموال والاستثمارات الى دول اوروبية معينة ومن بين هذه العوائق القيود المفروضة على حريتهم في الحصول على حصة ملكية الا بعد طلب موافقة الحكومات وبعد الحصول الفعلي على هذه الموافقة .

وذكر الجانب الاوروبي ان الدول الاوروبية لا توجد بها قيود او عقبات لا داعي لها وانه يتخذ الموقف الذى اكده الجانبان في ورقة العمل المشتركة الصادرة في روما . وهو موقف ينص على اعتبار المعاملة بالمثل هي المبدأ الاساسي للعلاقات المتبادلة في مجال الاستثمار وذكر ان هناك عقبات في بعض الدول العربية تعوق تدفق الاستثمارات الاوروبية الى هذه الدول الامر الذى يؤدى الى ابطاء عملية تنمية العلاقات الاقتصادية والمالية بين الدول الاوروبية والدول العربية. وكذلك أكد ما صرح به في اجتماعات روما وهو ان الارصدة الموجودة في الخارج يجب اعتبارها ملك لكل الدول المعنية سواء اكانت أرصدة عامة ام خاصة .

و أكد الجانب العربي ان مبدأ المعاملة بالمثل فيما يتعلق بالاستثمار في العالم العربي لا يمكن و لا يجب ان يطبق دون تمييز ، اذ ينبغي الاهتمام بالقدر الكافي بظروف التنمية الاقتصادية و المصالح القومية لهذه الدول ، فالدول العربية لم تزل دولا نامية و يجب أن يضع مبدأ المعاملة بالمثل هذا الاعتبار في الحسبان بحيث لا تتعرض التطلعات الاقتصادية و السياسات القومية للخطر . و فضلا عن هذا فان العرب يعتبرون ان الفائض الذى لديهم يتصف بطبيعة خاصة و من ثم فانه جدير بمعاملة = مختلفة .

و بالنسبة للمسائل التي تستدعي تفاصيل محددة ، اشار الجانب الاوروبي الى ان دخل الاجانب غير المقيمين لا يخضع لحجز الضريبة الا في عدد ضئيل من الدول . و فضلا عن هذا فان كثيرا من الدول الاوروبية أبرمت اتفاقيات ثنائية لكي تتجنب الازدواج الضريبي . و قال الجانب العربي ان الازدواج الضريبي ليس حلا لكافة المشكلات الموجودة في هذا المجال .

كذلك اعرب الجانب العربي عن شعوره بأن الاجراءات التي تتخذ لتجنب الاعلان عن المعاملات المالية ليست كافية و تؤدى الى المضاربة فأكد الجانب الاوروبي بأن مثل هذه المعاملات تتم بأقصى درجات السرية .

و وافق كل من الطرفين على ان يحدد للاجتماع القادم احكام القوانين و اللوائح الخاصة بالاستثمارات الاجنبية في منطقة الطرف الاخر و هي الاحكام التي تثير القلق و تشكل عقبة واضحة في سبيل التدفق المتبادل لرؤوس الاموال الاستثمارية .

و ذكر الجانب الاوروبي بانه على ثقة بان السلطات النقدية و الاقتصادية و غيرها من المتخصصين في الدول الاعضاء لن يمانعوا على الاطلاق في تقديم اية معلومات او مساعدات تحتاج اليها الدول العربية و خاصة الدول المهتمة بهذه المسائل . و قد سجل الجانب العربي هذا الاقتراح و ذكر انه سيبحث في افضل وسيلة للاستفادة منه .

(٥) التعاون النقدي :

لاحظت لجنة العمل الجهود التي تقدمها حكومات البلاد الاعضاء في المجموعة الاوروبية للسيطرة على التضخم ، كما لاحظت التقدم الذي تحقق ، وتوقعات تخفيض هذا التضخم . ولاحظت كذلك الجهود الموازية التي تقوم بها المؤسسات الدولية . ونتيجة لهذا ، اعرب الجانب الاوروبي عن اعتقاده ان المناخ العام للاستثمار قد تحسن .

ويمكن كذلك تحسين هذا المناخ عن طريق زيادة استخدام الوحدات الحسابية ، وهو ما سيكون محل دراسة المباحثات المقترحة المشار اليها في الفقرة (٣) أعلاه .

وقرر الجانب العربي ان مساهمته في عدد من المؤسسات والتجمعات الدولية المختصة بالادارة النقدية لا تعبر عن مركزه المالي بصورة كافية .

وقد احال الجانب الاوروبي علما بوجهة النظر هذه . وأشار الجانب الاوروبي الى القرار الذي اتخذ مؤخرا بمضاعفة حصص البلاد المصدرة للبترول في صندوق النقد الدولي ، والى المفاوضات الرامية الى زيادة حصصها في البنك الدولي للانشاء والتعمير ، وهي المفاوضات التي تتقدم في الوقت الحالي .

ونظرا للطبيعة المعقدة والواسعة المدى للمسائل المعروضة ، وافقت لجنة العمل على مواصلة بحث التعاون النقدي في اجتماعات لاحقة .

(٦) مشروعات مشتركة :

شرح الجانب العربي نظام الاولويات الذي يرى فيه مستقبل مشروعات التنمية وأولها : المشروعات التي يشترك فيها اكثر من بلد عربي واحد . وثانيها : المشروعات الخاصة ببلد عربي واحد . وثالثها : المشروعات في بلاد العالم الثالث . ورابعها : المشروعات في بلاد المجموعة الاوروبية .

ووافقت لجنة العمل على أن التحديد المبدئي والتقييم الاقتصادي للمشروعات المشتركة يتم في نطاق اختصاص لجان العمل الاخرى ، وأن تمويل أى مشروع بعينه سوف يتطلب " اعداده وفقا للمواصفات الخاصة به " .

وقد اتفق على ان تمويل المشروعات المعتمدة سوف يتضمن مساهمة كلا الجانبين المناسبة بالمبالغ وبالشكل المناسب .

واوضح الجانب الاوروبي انه نظرا للوضع الاقتصادي الراهن، فقد واجهت توفير الاموال لمثل هذه الاغراض من مصادر الميزانية قيود حادة ومع هذا، فان قيام سلطات البلاد الاعضاء بتوفير ضمانات قروض التصدير والضمانات المالية، وضمانات الاستثمار، من شأنه ان يكفل الوسائل اللازمة لزيادة مساهمات القطاع الخاص التي يمكن ان تشكل جزءا من المساهمة الاوروبية في تمويل المشروعات التي يوافق عليها الجانبان.

واكد الجانب العربي ان هناك اهمية خاصة تعلق على المشاركة التي يكون فيها لكافة الاطراف مصلحة حقيقية في جميع جوانب المشروعات المشتركة.

كما أكد على ضرورة لانشاء مؤسسة مشتركة تقوم بتمويل المشروعات بشروط عادلة.

وناقشت مجموعة العمل مسألة تمويل دراسات الجدوى، واعرب الجانب العربي عن رغبته في دراسة امكانية انشاء صندوق مالي مشترك يقوم بتمويل دراسات الجدوى ومرحلة ما قبل الاستثمار في شتى المشروعات.

وقال الجانب الاوروبي انه لا يعتبر مجموعة العمل ذات صلاحية لتقديم التوصيات بشأن هذه المسألة ومن ثم قررت مجموعة العمل احالة هذا الموضوع الى اللجنة العامة.

(٧) التنمية العربية

بحثت مجموعة العمل الصعوبات التي تواجه عددا من الدول العربية الفقيرة كما بحثت ضرورة توفير المساعدات المستمرة لهذه الدول من جانب الدول العربية المنتجة للبترول التي تبذل مجهودا كبيرة في هذا الاتجاه، ومن جانب الدول الاعضاء في السوق الاوروبية المشتركة بما يتفق مع التزامات ومعايير برامج التنمية في كل هذه الدول.

هذا ويدرك الجانبان ان الموضوعات التي شملها الحوار مترابطة وكثيرة، وقد اعربا عن عزمهما على مواصلة المجهود لتحديد وابراز مشكلاتهما واهتماماتهما بهذا المجال بهدف التوصل الى الطرق والوسائل اللازمة لتحقيق الحلول العملية لما يواجههما من مشكلات مالية.

التعاون التجاري

٢٥ — يهدف التعاون التجاري بين المجموعتين العربية والاوروبية الى اتخاذ الخطوات التي تؤدي الى تنمية وتنويع التبادل التجاري فيما بينهما وذلك للنهوض بالتنمية الاقتصادية

والاجتماعية للمنطقتين . ونصت المذكرة المشتركة الصادرة عن الاجتماع الاول للحوار على ضرورة اتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق اقصى استفادة من التسهيلات التجارية القائمة لتسويق وانسياب المنتجات العربية الى الاسواق الاوروبية بحيث لا تفرض في مراحل التطور الاقتصادي العربي الراهنة منح امتيازات مقابلة من الجانب العربي الى المجموعة الاقتصادية الاوروبية .

ويقوم الجانبان بتبادل المزيد من المعلومات حول الانظمة التجارية وحول تطوير التجارة في المنطقتين مع العمل في نفس الوقت على اتخاذ الاجراءات العملية اللازمة للنهوض بالتجارة فيما بينهما .

٢٦ — وفي الاجتماع الثاني للحوار ، اجتمعت مجموعة العمل المختصة بالتعاون التجاري بوضع برنامج عمل من اجل تحقيق اهداف الحوار في مجال التجارة . وتوصلت المجموعة الى برنامج العمل التالي :

(١) تبادل المعلومات

— حول المبادلات التجارية بين البلاد العربية والمجموعة الاوروبية من جهة وبين البلاد العربية فيما بينها من جهة اخرى .

— حول نظام التجارة المتبع في البلاد العربية وفي المجموعة الاوروبية فيما يختص بالرسوم الجمركية ، وبالذات من حيث القيود الكمية على الاستيراد والتصدير وذلك حتى يتسنى تقييم الاوضاع والمشاكل تقييما افضل .

(٢) الاستفادة بصورة افضل من الامكانيات التي تتيحها التنظيمات التجارية القائمة وخاصة النظام العام للمجموعة بشأن المزايا التفضيلية .

(٣) تشجيع التجارة

— تبادل المعلومات حول الانظمة المطبقة لدى كل من الجانبين وكذلك حول قنوات الانتاج والتجارة ودراسات السوق .

— تدريب خبراء في الترويج التجاري .

— المسائل المتعلقة بالاسواق والمعارض .

(٤) مسائل اخرى اثارها الجانب العربي

— ازالة العوائق التعريفية وغير التعريفية .
— صيانة حصيلة الصادرات .
— الانظمة الخاصة بالمنشأ .
— ترتيبات الاستقبال (الغرف التجارية . . . الخ)

— شروط الائتمان وترتيبات الضمان .
— دراسة تطور شروط التبادل .

٢٧— قدم الجانب العربي للجانب الاوروبي في الاجتماع الثالث للحوار ورقة عمل عربية تبين تصوره للتعاون التجاري بين المجموعتين . وقد ابرزت ورقة العمل العربية الجوانب التاليـــــة :

(١) مبادئ واهداف التعاون التجـاري :

— ان الدول العربية جزء من العالم الثالث ومن ثم فانها حريصة علـى المحافظة على المكاسب التي اقرتها لمصلحة العالم الثالث المحافل الدوليـة المختلفة ، ومن بينها الدورة السابعة الخاصة التي عقدتها منظمة الامم المتحدة .

— ان الجانب العربي يعتبر ان تحسين شروط التبادل التجاري لصالح الدول العربية امر له اهميته القصوى .

— ان الجانب العربي يرغب في ان تطبق المجموعة الاوروبية سياسـة تجارية موحدة تجاه البلاد العربيـة .

— ويعتبر الجانب العربي التجارة وسيلة اساسية من وسائل تنميتـه وتطويره وأن هدف التعاون التجاري مع المجموعة الاوروبية هو تشجيع التبادل التجاري بين الجانبين مع مراعاة مستوى تطورهما ، بهدف رفع معدل التنميـة الاقتصادية في كليهما ، وبغرض تحقيق مزيد من التوازن في التبادل التجاري بينهما .

— ان امكانية دخول الصادرات العربية الى أسواق المجموعة الاوروبيـة المشتركة امر من شأنه تشجيع هذه الصادرات الى أوروبا وتنويعها فضلا عـن كونه يشجع الاستثمارات في الدول العربيـة .

— ان التعاون التجاري بين اوروبا والعالم العربي يجب ان يضع في اعتباره المتطلبات الحالية واحتمالات المستقبل ، اذ ان العالم العربي يشهد حاليا تحولا كاملا وثورة صناعية بدأت منذ سنوات قليلة تبشر بنتائج مشجعة ، كما تبشر بتحقيق قدر كبير من الرخاء .

— ان التقسيم المتوازن للعمل بين شمال البحر المتوسط وجنوبه لا يمكن الا ان يعود بمزيد من الفائدة على التصنيع في الدول العربية وخاصة تلك المنتجة للبترول منها ، بشرط ضمان توفر الاسواق اللازمة .

(٢) وسائل التعاون التجاري :

— امكانية دخول الصادرات العربية الى اسواق المجموعة الاوروبية المشتركة عن طريق ازالة الحواجز الجمركية ، وغير الجمركية دون اشتراط المعاملة بالمثل .

— تثبيت اسعار الصادرات العربية الرئيسية وضمان حصيلتها .

— اعتبار الدول العربية منطقة جمركية واحدة فيما يتعلق بقواعد المنشأ .

— التعاون في شتى مجالات تنشيط التجارة .

(٣) واما بالنسبة للاطار القانوني للتعاون التجاري فان الجانب العربي يرى ضرورة ابرام اتفاقية تفضيلية جماعية مع المجموعة الاوروبية المشتركة لكي يتسنى بلوغ الاهداف المنشودة بالوسائل المقترحة اعلاه .

٢٨ — وقد رحب الجانب الاوروبي بتقديم الورقة التي تبين التصور والاهداف من وجهة نظر الجانب العربي . ان هذا التوضيح للموقف العربي من شأنه ان يمكن الجانب الاوروبي من تقديم تقرير كامل ودقيق الى السلطات الاوروبية التي لا شك تحرص على ان تبحث بعناية وفي اسرع وقت ممكن القضايا التي اثارها الجانب العربي .

ولا يزال الجانب الاوروبي في هذه الاثناء يعتقد ان الاتجاه المنصوص عليه في النقاطين (١) و (٢) من برنامج العمل الصادر عن اجتماعات روما يعتبر اساسا سليما لاستمرار العمل ، ومع ذلك فقد رحب بالاستماع الى الجانب العربي ومناقشة التصور العربي بناء على فهم واضح بان هذا لا يعني ان السوق الاوروبية المشتركة تلزم نفسها بمضمون ما جاء في هذا التصور .

ولاحظ الجانب الاوروبي عند مناقشة الورقة العربية أن لبعض المقترحات تأثيرات واسعة النطاق ويمكن ان تترتب عليها مشاكل كبرى . وذلك ينطبق بصفة خاصة على المقترحات المتعلقة بشروط التعاون التجاري وتثبيت حصيلة الصادرات . وتتناول جميع هذه المسائل بالاضافة للاعباء المالية ، على اهمية عالمية اكثر منها اقليمية وتدرس مناقشتها حاليا بين الدول النامية والدول المتقدمة في المحافل الدولية .

ولنفس هذه الاسباب ينظر الجانب الاوروبي بتحفظ شديد الى هذا التصور العربي الذي يهدف الى عقد اتفاقية تجارية تفضيلية جماعية . وبالاضافة الى ذلك فان الحوار لم يدخل مرحلته العملية الا في الآونة الاخيرة . ويرى الجانب الاوروبي انه ينبغي التوصل الى حلول مناسبة للمشكلات التي قد تنشأ في المستقبل .

هذا وقد لاحظ الجانب الاوروبي بان الجانب العربي اكد ان موقفه يقوم على مبادئ يلتزم بها التزاما شديدا . واما عن الوسائل فان الجانب العربي ابدى استعداده لمناقشتها . وفضلا عن هذا فان بعض المقترحات التي تضمنتها الورقة العربية تلتقي مع الافكار الاوروبية وخاصة في مجال تنشيط التجارة.

وقد لاحظ الجانب العربي الآراء التي عبر عنها الجانب الاوروبي في مجال تنشيط التجارة، وعاد فأكد على اهمية التجارة كجزء من اتجاه عام يسير فيه الحوار العربي الاوروبي .

٢٩ — كذلك بحثت مجموعة العمل عددا من الاوراق التي طرحها الجانب العربي وهي تتعلق بالنقاط التي اثيرت في اجتماعات روما . واثناء مناقشة هذه الاوراق جرى بحث بعض الامور المتعلقة بالتبادل التجاري . وفيما يتعلق بالموقف التجاري الراهن لفت الجانب الاوروبي نظر الاجتماع الى انه خلال الفترة ١٩٧٠ — ١٩٧٤ زادت التجارة بين العالم العربي والسوق الاوروبية المشتركة في الاتجاهين بمعدل يزيد كثيرا في سرعته عن معدل التجارة بين المجموعة الاوروبية وبقية العالم. ودخل حوالي ٩٠ ٪ من الصادرات العربية الى اسواق المجموعة الاوروبية معفاة من الرسوم، ووصل الرقم الى اكثر من ٩٧ ٪ في حالة عشر بلاد لا تشملها اتفاقية لومي او المفاوضات الثنائية الراهنة او المتوقعة.

وقد علق الجانب العربي على ذلك بقوله ان تضمين البترول في هذه الصادرات، وهو يمثل نسبة عالية جدا من الفئة غير الخاضعة للرسوم، قد اعطى نتائج مضللة. وفيما عدا البترول، فان اقل من ٥ ٪ من الصادرات العربية دخلت الى المجموعة الاوروبية معفاة من الرسوم. وكان من الممكن ان تختلف الصورة ايضا اذا استبعد البترول من مقارنة واردات المجموعة الاوروبية من البلاد العربية بوارداتها من بقية العالم.

وقد لاحظ الجانب العربي بقلق، وفقا لحساباته، انخفاض معدل النسبة المئوية (٨ ، ٣ ٪) للصادرات العربية الى المجموعة الاوروبية بعد استبعاد البترول، مقابل (٤ ، ٨ ٪) من صادرات البلاد النامية الى البلاد المتقدمة. ولاحظ الجانب العربي ايضا ان النسبة المئوية للواردات العربية من المجموعة الاوروبية عالية وتتزايد كل عام بمعدل سريع جدا .

وعندما شرح الجانب الاوروبي خطة النظام المعمم للافضليات (GSP) الذي تتبعه المجموعة الاوروبية لاحظ بأسف ان بعض البلاد النامية ومن بينها بعض البلاد العربية، لم تستغل امكانياتها كاملة. ولمعالجة هذا الوضع ابدى الجانب الاوروبي استعداده لايفاد خبراء الى البلاد العربية لتقديم المشورة حول طريقة عمل المشروع. واعرب الجانب الاوروبي عن اقتناعه بان اى مشاكل تتعلق بوصول المنتجات الى الاسواق الاوروبية قد عولجت، او يمكن علاج القسم الاكبر منها عن طريق النظام المعمم للافضليات.

وقد ابدى الجانب العربي في رده ، ارتياحه لان المجموعة الاوروبية كانت رائدة في سياساتها ازاء العالم الثالث، كما كانت اول من طبق النظام المعمم للافضليات. ومع ذلك فقد ابدى الجانب العربي الملحوظات التاليـــــة :

أ ــ ان المشروع بطبيعته صادر من جانب واحد ، ويخضع للتجديد سنويا (ليس تعاقديـــــا) .

ب ــ تضمنت الخطة ، فيما يختص بالمنتجات الزراعية ، الشرط المعـــــــروف بـ (Escape Clause)

ج ــ ينص المشروع على عدد من القيود ، والحصص والحدود القصوى ، محسوبة على اساس متوسط الصادرات السابقة وهو امر لا يشجع تصدير منتجات البلاد العربيـــــة .

د ــ ان الاستفادة من المشروع تتطلب الالتزام بمستويات عالية من الجودة ، والتعبئة والتغليف مما يعرقل وصول الصادرات العربية الى سوق المجموعة الاوروبيـــــة .

هـ ــ ان الخطة لا تفسح المجال لتحقيق التطلعات التصديرية الناجمة عن التنمية الصناعية والزراعية في البلاد العربيـــــة .

٣٠ ــ ومع اعتراف الجانبين بوجود تباعد كبير بين موقفهما فقد اخذت مجموعة العمل على نفسها ان تدرس بدقة واتمعان وجهات النظر التي ابداها الجانبان . وكان هناك ارتياح عام للحرارة والصراحة اللتين اتسمت بهما المباحثات. ونظرا لما اتضح من حسن نوايـــا الجانبين فقد اعربت مجموعة العمل عن ثقتها في ان تصل في نهاية الامر ، الى ايجاد اسس مرضية للطرفين من اجل تعاونهما التجـــــاري .

التعاون العلمي والتكنولوجـــــي

٣١ ــ اتفق الجانبان في الاجتماع الاول للحوار على ان تشتمل مجالات التعاون البحث العلمي والتطور التكنولوجي والتدريب الفني والمهني . وفي هذا الاطار سوف يستدلعان امكانيات التعاون في مجال الاستخدامات العلمية للطاقة النوويـــــة . ويمكن تحقيق ذلك من خـــــلال :

(٠) وضع برامج للتعاون بهدف تشجيع الانسياب الفعال للتكنولوجيا الاوروبية المتقدمة الـــى البلاد العربية بشروط معقولة وضمان الاستفادة من الخبرات الاوروبية من مختلف المجالات لتتلاءم مع الاحتياجات العربية في مراحل نموها المختلفـــــة .

(٢) تشجيع تدعيم عمل معاهد البحوث في اختيار المشروعات الخاصة بمجالات العلم الاساسية والتطبيقية (Basic and Applied Research) وبحث توسيع نطاق مراكز التدريب او انشائها في البلاد العربية من ناحية، وتنظيم منح تدريبية في مؤسسات التعليم والتأهيل القائمة في بلاد المجموعة الاوروبية تحت اشراف جهاز عربي اوروبي متخصص.

(٣) تأهيل الاشخاص المتخصصين في نطاق المشروعات الصناعية والزراعية والمالية سواء عن طريق ارسال الفنيين الاوروبيين لنقل خبراتهم الى الايدى العاملة العربية او عن طريق استقبال العناصر العربية المطلوب تدريبها في مؤسسات دول المجموعة الاوروبية.

(٤) تحقيق قيام تعاون فعال بين الجامعات العربية والاوروبية، وتبادل المعلومات بينها على الاخص فيما يتعلق بالبحثات الدراسية وطرق البحث واساليب الادارة والمستويات الاكاديمية وبرامج التخصص المختلفة والمستجدة.

٣٢— وفي الاجتماع الثاني للحوار، قررت مجموعة العمل الخاصة اتخاذ الجزء الخاص بالتعاون العلمي والتكنولوجي في المذكرة المشتركة الصادرة في ١٤/٦/١٩٧٥ أساسا لعملها. ورأت المجموعة انه يتعين لتسهيل عملية تدفق التكنولوجيا ان تتكون في المقام الاول وعلى كافة المستويات كوادر فنية مدربة على استيعابها. ولهذه الغاية فانه من الممكن أن يسهم التعاون الاوروبي في تطوير الجامعات وسائر مراكز التعليم في المنطقة العربية بينما يمكن أيضا أن تفتح المؤسسات الاوروبية ابوابها على نطاق أوسع أمام الطلبة العرب ذوى المستوى المتقدم. ويمكن بمساعدة دول المجموعة التسع انشاء مراكز جديدة للتدريب في المنطقة العربية تخصص للعاملين المتفوقين وتكون ذات تخصصات متعددة على جميع المستويات وبحيث يكون نشاطها اقليميا بقدر الامكان. كما يمكن بالاضافة الى ذلك تنظيم دورات تدريبية تهدف بوجه خاص الى تمكين المدربين العرب من زيادة معلوماتهم وخبراتهم المهنية. وبمجرد ان يقدم الجانب العربي قائمة المجالات التي يرى انها اساسية فان الجانب الاوروبي سيقوم باعداد مقترحات محددة يقدمها الى المجموعة في اجتماعها القادم آخذا في الاعتبار المساعدات الثنائية وغيرها التي ينبغي عدم المساس بهـــا.

وسيسمح هذا الاجتماع من ناحية اخرى بمواصلة دراسة مسألة بدأ بحثها خلال الدورة الحالية وهي تبادل أعضاء هيئة التدريس والباحثين بين الجامعات الاوروبيـــة والعربية وذلك بروح من التفاهم المتبادل.

وقد ابرز الجانب العربي الحاجة الى التوسع في اتاحة فرص نشر المعلومات التي تتوافر لدى اساتذة الجامعات والباحثين وخاصة عن طريق تحسين المكتبات الجامعية وانشاء مركز كبير تكون مهمته تجميع المعلومات العلمية والتكنولوجية الكثيرة المتاحة وتهيئتها باستخدام أحدث الطرق حتى يتسنى للمجتمع العربي الحصول عليها بسهولة. وقد اعلن الجانب الاوروبي استعداده للبحث عن الوسائل والاساليب الملائمة لتدريب الموظفين اللازمين لهذه الهيئات وتأمين استفادتها من الخبرة المكتسبة في بلاد المجموعة الاوروبية. اما فيما يتعلق بالتجهيزات (عقول الكترونية — اجهزة تصوير ونسخ ... الخ) فيتعين دراستها بمعرفة اللجنة المختصة بهياكل البنية الاساسية بالتشاور مع هذه المجموعة السادسة.

وقد درست المجموعة وسائل تطوير البحث العلمي والتكنولوجي في البلاد العربية سواء عن طريق تحسين المعاهد القائمة أو عن طريق انشاء معاهد جديدة بالتعاون مع أوروبا، أو حتى بالقيام بمشاريع مشتركة بين الباحثين والتقنيين العرب والاوروبيين. وفيما يختص بالهيئات المعنية بالبحوث فقد ذكر الجانب العربي على سبيل المثال مركزا للاحصاء وآخرا للمواصفات والمقاييس ومركزا رائدا للاجهزة العلمية ومكتبا لبراءات الاختراع ومعهدا للبحوث بشأن المناطق القاحلة ومركزا للبحوث البتروكيماوية. وقد اعرب الجانب الاوروبي عن موافقته على ان يدرس منذ الان وحتى الدورة المقبلة جميع الطلبات المحددة التي ستعرض عليه محالة بحالة على ان يكون مفهوما انه متى تقرر أخذ هذه الطلبات في الاعتبار فسيكون من اختصاص مجموعة هياكل البنية الاساسية البت في المشكلات المتعلقة بالبنية الاساسية والمعدات.

كذلك حبذت المجموعة من حيث المبدأ دراسة مشروعات مشتركة للبحوث مثل القيام بدراسة شاملة تدخل فيها الجوانب المتعلقة بالبيئة وباعالي البحار والمياه الاقليمية الخاصة بالبلاد المشتركة في الحوار، وكذلك مسح الموارد الطبيعية الموجودة في المنطقة العربية وهي الامثلة التي أشار اليها الجانب العربي. وسيقدم الجانب العربي على الفور الوثائق التي تتيح للجانب الاوروبي تكوين رأيه في هذا الشأن خلال الاجتماع القادم للمجموعة.

ومن ناحية اخرى فقد تم الاتفاق على توجيه عناية خاصة بالابحاث العلمية في مجال الطاقة، ويمكن أن يشمل ذلك مصادر الطاقة غير النووية البديلة وخاصة الطاقة الشمسية او الطاقة الحرارية الجوفية وكذلك استخدام الطاقة النووية للاغراض السلمية وخاصة في مجالات توليد القوى والزراعة والاشعاعات البيولوجية.

وسيقدم الجانب الاوروبي الى مجموعة العمل المعلومات عن مثل هذه البحوث واقتراحاته فيما يتعلق بتدريب الباحثين بما يسمح بالقيام بمشاريع مشتركة آخذا بعين الاعتبار المعلومات الاضافية التي سيزوده بها الجانب العربي. وستراعى في ذلك القرارات التي اتخذتها الجماعة الاوروبية وكيفية تنفيذها حتى الان في اوروبا.

وقد اظهر الجانب العربي اهتماما بالغا بمسألة تحلية المياه ، وهو يرغب في أن يتوصل الى ترتيبات ثنائية وجماعية مع اوروبا لادخال التكنولوجيا المستخدمة حاليا وتحسينها وايجاد طرق جديدة ايضا .

٣٣ـ وفي الاجتماع الثالث للحوار ، قدم الجانب العربي ورقة عمل حدد فيها مجالات التعاون العلمي والتكنولوجي . وقد وافق الجانب الاوروبي على هذه المجالات مع وضعها في اطار مذكرة القاهرة وورقة عمل روما ، وتم بحثها على النحو التالـــي :

(١) تعليم وتدريب القوى العاملـــة

اتفق الجانبان على ضرورة التمييز بين مشروعات التدريب المستقلة ، ومشروعات التدريب التي يجرى تنفيذها في اطار مشروعات معددة داخل نطاق واثناء تنفيذها .

وقد تلت هذا مناقشات بناءة حول النقطة الاولى . اما النقطة الثانية فلم تبحث بعمق بانتظار البدء بتنفيذ مشروعات معددة داخل نطاق الحوار . وقد وضع الجانب العربي الهيكل العام لعدد من الافكار حول متطلبات التدريب الخاصة به في مختلف المجالات ، وعلى الاخص الكهرباء ، والكيمياء ، والموارد المعدنية ، ادارة الاعمال ... الخ . واقترح الجانب الاوروبي ان يقدم الجانب العربي بعض التفاصيل عن احتياجات العرب في مجال التعليم الفني وتدريب القوى العاملة في مجال التكنولوجيا . ثم قدم الجانب العربي ورقة عمل تشتمل على فكرة عامة عـــن "معهد عربي للتكنولوجيا" لتدريب القوى العاملة علميا وفنيا في القطاعات المتخصصة وقدم الجانب الاوروبي وثيقة عنوانها "انشاء معهد لمختلف فروع التكنولوجيا في المنطقة العربية" وملحق بهذا المشروع تفاصيل وحدة دولية بـ ادارة للهندسة الكهربائيـــة . وقد تمت دراسة هذه الوثيقة دراسة دقيقة . واتفق الجانبان على انه يمكن لوفد عربي التوجه الى اوروبا في المستقبل القريب لاجراء الاتصالات التمهيدية الضرورية لتنفيذ هذا المشروع الرائد . كما اعرب الجانب الاوروبي عـن استعداده لان يبحث مع الجانب العربي مشروعات مماثلة في القطاعات الاخـــرى . واتفق الجانبان على امكان تكوين مجموعة متخصصة لمعالجة المراحل المختلفة لهذه المشروعات .

(٢) مراكز الاعلام وانشاءهـــا

أـ اعرب الجانب العربي عن الحاجة الملحة لتدريب القوى العاملة المؤهلة لادارة مركز للاعلام والتوثيق يخدم المنطقة العربية . ويمكن تحقيق هذا التدريب عن طريق :

- ايجاد برنامج منتظم للدراسات العليا في مجال الاعلام في اطار احد معاهد التعليم العالي في الوطن العربي ، وفي خلال السنوات الاولى ينبغي ان تدعم الدورة الدراسية بالخبراء الاوروبيين .
- واتاحة الفرص للطلبة العرب للتدريب على مستوى الدراسات العليا في الجامعات الاوروبية والحصول على خلفية مماثلة في المؤسسات الاوروبية المتخصصة ، على ان ينضم هؤلاء الطلبة بعد اتمام تدريبهم الى هيئة التدريس في الوطن العربي .

وكان رد فعل الجانب الاوروبي مشجعا للمشروع المذكور أعلاه وسوف يستخدم الجانب الاوروبي جميع الطرق لتدعيمه ، كما سيبحث الامكانيات التي تقدم في اوروبا فيما يختص بتسهيلات التدريب وايفاد الخبراء من اجل التعليم .

ب - اعرب الجانب العربي ايضا عن رغبته في الاستفادة من الخبرة الاوروبية سواء بالنسبة للمشروعات التي تستهدف موضوعا معينا او رسالة معينة ، اذا نفذت على اساس وطني او اقليمي (Euronet). ورحب الجانب الاوروبي ايضا بهذه الرغبة ، وسوف يبحث بوجه خاص امكانية المساهمة المبكرة في مشروع (Euronet) للعرب الذين يتلقون تدريباتهم ، ببعض الخبرة الرائدة .

(٣) مشروعات البحوث المشتركة

جرى بحث مجالين من مجالات التعاون هما :

أ - مشروعات البحوث المشتركة المتصلة بدراسة البيئة البحرية وتنمية المناطق الساحلية

قرر الجانب الاوروبي ان الموضوعات التي يعتبرها اساسية في علوم البحار لا تزال في مرحلة الاختبار داخل نطاق لجنة البحوث العلمية والتكنولوجية (CREST) التابعة للمجموعة الاوروبية ولم تصل بعد الى مرحلة برامج محددة للمجموعة .

وقد قدم الجانب العربي برنامجا عن الدراسات المشتركة الممكنة ، وهو يتألف من احدى عشر نقطة تتناول تدعيم المعاهد القائمة

في شؤون علوم البحار ، و تسجيل البيانات العلمية ، و البرامج التفصيلية للدراسات ، و اقامة المراكز الاقليمية و انشاء سفينة للابحاث ، و حماية البيئة البحرية ، و دراسة مصايد الاسماك و غير ذلك من موضوعات . و وعد الجانب الاوروبي بدراسة هذا البرنامج و ابداء ملاحظاته عليه .

ب - مشروعات البحوث المشتركة حول الموارد الطبيعية

قدم الجانب العربي وثيقة توضح الجوانب التي ينبغي دراستها عند اعداد خريطة جيولوجية شاملة للمنطقة العربية ، و التي ينبغي وضعها في أقرب وقت ممكن ، مع اعطاء الاولوية للمجالات الآتية : -

- المناطق ذات الاهمية التعدينية .
- خريطة للموارد الزراعية .
- الموارد المائية .

و فيما يختص بالاستشعار عن بعد (remote sensing) قرر الجانب الاوروبي ان يستمر البرنامج الحالي للمجموعة الاوروبية حتى نهاية عام ١٩٧٦ ، على ان يقدم الاقتراح الخاص باستمراره الى مجلس وزراء المجموعة الاوروبية في سنة ١٩٧٦ .

(٤) تأسيس مراكز معاهد جديدة و تدعيم المراكز القائمة

أ - الطاقة الشمسية و الطاقة الجيوحرارية

كان أول مركز على قائمة الجانب العربي مختصا باستخدامات الطاقة الشمسية . كما قدم الجانب الاوروبي الى الجانب العربي وثيقة عن الطاقة الشمسية و الطاقة الجيو حرارية . و تركز اهتمام الجانب العربي بصورة رئيسية على موضوع الطاقة الشمسية في الوثيقة . و لما كان من المحتمل ان ينتهي البرنامج الاوروبي التفصيلي حول هذا الموضوع في خلال شهر يناير ١٩٧٦ ، فسوف يصبح في الامكان عقد اجتماع للخبراء (اثنان من كل جانب) في أوائل ١٩٧٦ .

و ستكون اهداف التعاون في هذا المجال بصفة مبدئية تنفيذ برنامج لتبادل المعلومات العلمية ، و تدريب الباحثين على ان تنفذ في المرحلة الثانية مشروعات بحوث مشتركة ، و عليه يمكن ان تكون هذه مساهمة أولى في عملية انشاء مركز للبحوث .

ب - معهد لتحلية مياه البحر

يمكن في هذه المرحلة تدعيم وحدة في أى معهد او جامعة عربية بمساعدة الجانب الاوروبي ، انتظارا لانشاء مركز مستقل . و سوف يواصل الجانبان اتصالاتهما من اجل بلورة امكانية التعاون .

جـ - مركز للآلات العلمية

تم بحث الامكانيات الاوروبية و العربية فيما يختص باقامة مركز للآلات العلمية ، و قد اعتزم الجانب الاوروبي تقديم ملاحظاته كتابيا في وقت لاحق ،و سوف يقرر المدى الذى يمكن للمؤسسات القائمة ، منفردة او في شكل تجمع انجاح هذا التعاون و سيقدم الجانب العربي وثيقة حول هذا الموضوع .

د - الاتجاه الى اقامة مراكز اخرى

اعرب الجانب العربي عن أمله في ان يتلقى الملاحظات المبدئية للجانب الاوروبي عن المراكز الاخرى الواردة في القائمة التي قدمها . و تم تبادل وجهات النظر حول المركز الاقليمي للامن الصناعي و معهد الاعشاب الطبية و الصيدلية .

هـ - تدعيم المراكز القائمة

اوضح الجانب الاوروبي عن رأيه بان تبقى مراكز البحوث البترولية و معهد دراسة الاراضي الجافة في الوقت الحالي في اطار التعاون الثنائي . وأعرب الجانب العربي عن اقتناعه بان فرص التعاون المتعددة الاطراف قائم في هذا المجال و ينبغي بذل الجهد في سبيل تدعيمه و اقترح ان تزور بعثة من الخبراء الاوروبيين المعاهد القائمة التالية و ذلك لاستكشاف مجالات التعاون :

- معهد بلهارس للامراض المدارية و المتوطنة .
- المعهد القومي للمواصفات و المقاييس بالقاهرة .
- المعاهد الصناعية المتخصصة .

و قد وافق الجانب الاوروبي على هذا الاقتراح .

(٥) استخدام الطاقة النووية للاغراض السلمية

استفسر الجانب الاوروبي عن المعنى المقصود للنقاط الثلاث الواردة تحت هذا العنوان في ورقة العمل المقدمة من الجانب العربي ، و هي :

- بحوث و تكنولوجية الاشعاع
- برامج البحوث و تدريب المتخصصين على استخدام النظائر المشعة و الاساليب النووية في مختلف المجالات .
- البحث عن الخامات النووية و تحديد امكاناتها .

و أوضح الجانب العربي ، انه كما ظن الجانب الاوروبي فان النقطة الاولى تشير الى الوقاية من الاشعاع و الثانية تنطبق اساسا على الطب و الزراعة .

ثم قدم الجانب الاوروبي وصفا موجزا للاقتراح الخاص ببرنامج المجموعة الاوروبية في هذا المجال . و اتفق الجانبان على تبادل المعلومات و تدريب الباحثين في نطاق هذا البرنامج . و ستكون المجموعة الاوروبية في مركز يسمح لها باستقبال ثلاثة او اربعة من المتدربين المؤهلين في سنة ١٩٧٦ .

و بالنسبة للنقطة الثالثة فقد وافق الجانب الاوروبي على بحثها و اجراء مزيد من الاتصالات بهذا الخصوص في المستقبل .

(٦) نقل التكنولوجيا

اعرب الجانب الاوروبي عن رأيه بأنه كبداية يفضل ترك موضوع دراسة المشاكل المتعلقة بالاتفاقيات الجماعية التي سيتم عقدها في مجال نقل التكنولوجيا ، للسلطات التي تتولى الان هذا الامر و على المستوى الدولي . و ذكر انه اذا كان يتحتم بحث هذا الموضوع في اطار الحوار ، فينبغي تركه للسلطات العليا للحوار لتقرر مجتمعة متى ينبغي بحث هذه المسألة و في أى مجموعة عمل .

و أوضح الجانب العربي انه ينظر الى هذا الموقف على انه خطوة الى الوراء ، لا تتفق مع مذكرة القاهرة او ورقة العمل المشتركة الصادرة في روما . و أكد الجانب العربي من جديد اعتقاده بان موضوع التكنولوجيا يتداخل في نشاط غالبية مجموعات العمل . و انه حيثما يجرى بحث نقل التكنولوجيا بالتحديد ، ينبغي تسليمه الى مجموعة العمل الخاصة بالتعاون التكنولوجي .

و يعتبر الجانب العربي ايضا ان نقل التكنولوجيا لا يعد موضوع الاهتمام الرئيسي لمجموعة العمل هذه فقط ، و انما هو كذلك بالنسبة للحوار العربي الاوروبي بأسره .

ثم بحث الجانبان بعد ذلك بقية النقاط . وأوضح الجانب العربي انه يرغب بالنسبة لكل مشروع محدد ان يشارك العربي في كل فريق من العاملين على جميع المستويات ، ابتداء من مرحلة ما قبل اجراء دراسات الجدوى الى الاختبارات و العمليات النهائية . و اعرب ايضا عن اهتمامه الكبير بالجانب التكنولوجي لعملية جمع و توزيع المعلومات الخاصة بشؤون الممتلكات الصناعية.

و اخيرا بحث موضوع اقامة مركز للبحوث التطبيقية . و ذكر الجانب العربي انه مهتم بالاجراءات التي يمكن ان تؤدي الى المشاركة في نوع من المعرفة الفنية المتعلقة بهذا الموضوع . و كان رد الفعل الاولي للجانب الاوروبي مشجعا الى حد ما .

و قد أوضح الجانب الاوروبي في عبارات عامة عن استعداده لدراسة كل هذه النقاط و ان يكتب الى الجانب العربي لابلاغه بملاحظاته المختلفة .

التعاون الثقافي و الحضاري و موضوعات العمل و الشؤون الاجتماعية

التعاون الثقافي و الحضاري

٣٤ - يعتبر الجانبان الحوار العربي الاوروبي عملا حضاريا يتم بين حضارتين لكل منهما اسهامها الكبير في التراث الانساني ، و ان التعاون الثقافي و الحضاري بينهما يشمل مجالات التربية و التعليم و الفنون و العلوم و الاعلام الخاص بها و ان الغاية الاساسية من هذا التعاون هو تدعيم و تعميق قواعد التفاهم الحضاري و التقارب الفكري بين منطقتين هيأتهما عوامل عدة ، جغرافية ، سياسية و تاريخية و اقتصادية ان يتعاونا . و نصت مذكرة القاهرة المشتركة على ما يلي :

- يعمل الجانبان على ابراز و تقدير العطاء المشترك لتراثهما الحضاري ، و ذلك من خلال دراسة كل منهما لحضارة الطرف الاخر و تفهم تاريخه و ادراك الظروف المحيطة به و العوامل المؤثرة عليه .
- لتحقيق هذا الهدف ، يشجع الجانبان تبادل الخبرات بين المؤسسات القائمة و دراسة امكانية اقامة مؤسسة ثقافية عربية اوروبية مشتركة .
- يعمل الجانبان على تعميق المعرفة المتبادلة بلغات و ثقافات اوروبا و الوطن العربي .

- يبحث الجانبان وسائل تعزيز العلاقات في مجالات التربية و التعليم ، و السياحة ، بما في ذلك تبادل المعلومات في هذا الشأن .

٣٥ - و تم الاتفاق في الاجتماع الثاني للحوار على عدد من النقاط التي ستكون مبدئيا موضع دراسة مجموعة العمل للتعاون الثقافي و الحضاري . هذه النقاط هي :

(١) تجميع البيانات عن المعاهد الثقافية لدى كل من الجانبين في شكل كتالوج يقوم باعداده فريق من الخبراء في اقرب وقت ممكن .

(٢) عقد ندوات للخبراء لدراسة العلاقات بين الحضارتين و اثرهما في العالم المعاصر و ذلك في اقرب وقت ممكن على ان يسبقها اعداد مناسب يسمح بان تشترك فيها صفوة الخبراء من الجانبين .

(٣) النشر المنسق لمجموعات من الكتب تعالج الملامح و الخصائص و الاتجاهات الحالية للثقافة العربية و الاوروبية المعاصرة .

(٤) التعاون في مجال الاثار .

(٥) التعاون و التبادل في ميدان الصحافة .

(٦) الاتصالات بين حركات الشباب لدى كل من الجانبين و الانشطة الرياضية العربية و الاوروبية .

(٧) تشجيع ترجمة الكتب الاوروبية الى اللغة العربية و بالعكس .

(٨) طرق و وسائل تعزيز القيم الثقافية التي يمثلها وجود الطلاب و العمال العرب في اوروبا و تلك التي يمثلها وجود الاوروبيين في العالم العربي .

(٩) انشاء مركز ثقافي و اعلامي عربي موحد داخل الدول الاوروبية التسع و مركز مماثل لها في العالم العربي .

(١٠) عقد ندوة للخبراء في كتب التاريخ المقررة بهدف بلورة الاتصالات والروابط العديدة بين المجموعتين .

(١١) تطوير العلاقات بين الجامعات لدى كل من الجانبين على ان يشمل ذلك عقد اجتماعات مشتركة لرؤساء الجامعات الاوروبية و العربية في اطار الاتحاد العربي للجامعات بقصد دعم تبادل اساتذة الجامعات و المحاضرين و العمل على ايجاد الوسائل للحد من هجرة العقول .

(١٢) تدعيم العلاقات بين الجامعة الاوروبية في فلورنسا و المعاهد العربية المشابهة .

(١٣) مساهمة اوروبا في اعمال المركز العربي لبحوث التعليم الذى يجرى تأسيسه حاليا .

(١٤) انشاء معهد في اوروبا للثقافة العربية و اللغة العربية على مستوى الجامعة .

(١٥) انشاء جامعة اوروبية في العالم العربي تشرف عليها مجموعة الدول التسع رسميا (مشروع طويل الاجل) .

(١٦) انشاء كلية لتدريب المعلمين في العالم العربي طبقا للاساليب الاوروبية و بالتعاون مع المجموعة الاوروبية .

(١٧) تبادل زيارات الخبراء لدراسة النظم التعليمية في كل من المجموعتين ، وعقد ندوة للخبراء لمقارنة مواد الدراسة و المناهج التعليمية بهدف رفع مستوى التعليم .

(١٨) التعاون في تدريس اللغات و يمكن ان يتم ذلك مثلا عن طريق انشاء معهد اوروبي للغات في العالم العربي .

(١٩) التعاون في محو الأمية .

٣٦ - و قد ركزت مجموعة العمل المختصة في الاجتماع الثالث للحوار على بعض النقاط المذكورة أعلاه وهي :

(١) اعداد دليل يحتوى على جميع المؤسسات الثقافية و العلمية ، فيما عدا المؤسسات التي تتناول التكنولوجيا و العلوم البحتة ، التي توجد في البلاد العربية و الاوروبية على ان يتم اعداد هذا الدليل طبقا للمعايير الآتية :

أ - المؤسسات التي تقع في كل من المنطقتين و التي تقوم بدراسات ثقافية تتعلق بالمنطقة الاخرى او تتناول موضوعات ثقافية مشتركة بينهما .

ب - المؤسسات التعليمية التي تقع في كل من المنطقتين و تقوم بتدريس العلوم و اللغات الاجتماعية و الدراسات الانسانية و الآداب وغيرها من العلوم .

جـ - المؤسسات التي تقع في كل من المنطقتين و التي تعمل على تنمية العلاقات العربية الاوروبية و التبادل و التفاهم بين المنطقتين . و قد قدم الجانب الاوروبي للجانب العربي قائمة أولية بالمؤسسات الثقافية الموجودة في الدول التسع . و سيقدم نص الدليل الى مجموعة مشتركة من خبراء اللجنة الاوروبية و الجامعة العربية لمراجعته قبل نشره في صورته النهائية و سيتولى الطرفان اصداره بلغات الحوار الثلاث اذ تعتبره المجموعة مرجعا مفيدا للخبراء الذين يعملون في اطار الحوار و في المؤسسات التي تسعى لاقامة صلات وثيقة بين المجموعتين .

(٢) درست مجموعة العمل الاقتراح العربي بعقد حلقة علمية حول العلاقة بين الحضارتين و دورهما في العالم المعاصر و اقترحت في هذا الصدد عقد ندوات عربية - اوروبية تسبق هذه الحلقة تتناول موضوعات معينة حتى يمكن ضمان نجاحها ، و قد رحبت مجموعة العمل في هذا الشأن بمقترحات الجانب الاوروبي :

أ- سوف تعقد في ايطاليا ندوة عن العلاقات العربية الاوروبية في الكتب و الدراسات التاريخية .

ب- سوف تعقد في فرنسا ندوة لمناقشة الموضوعات ذات الاهمية المشتركة بالنسبة للجانبين العربي و الاوروبي و المتعلقة بالهندسة المعمارية و مشاكل التنمية الحضرية .

هذا و تأمل مجموعة العمل ان تستضيف الدول الاخرى ندوات مماثلة عن موضوعات اخرى .

و وافقت مجموعة العمل على عقد مؤتمر عن العلاقات بين الحضارتين و دورهما في العالم المعاصر في غضون فترة تتراوح بين ١٨ شهرا و سنتين و ان تجرى اتصالات بين ممثلي السوق المشتركة الاوروبية و جامعة الدول العربية بشأن تنظيم هذا المؤتمر .

(٣) قبل الجانب الاوروبي الدعوة الموجهة اليه من العرب للاشتراك في اللجنة التحضيرية لانشاء مركز البحوث التعليمية الذى تنظمه المنظمة العربية للتعليم و العلوم و الثقافة و الاشتراك في اللجنة التحضيرية للندوة التي ستعقد بشأن استخدام التلفزيون في التعليم العام . و قدم الجانب الاوروبي تقريرا عن الاستخدام الممكن للتلفزيون في مكافحة الامية . و تعهد الجانب العربي بدراسة هذه الامكانية و بتقديم

رأيه فيه الى مجموعة العمل في اجتماعاتها القادمة .

(٤) و فيما يتعلق بالاتصالات فيما بين الجامعات اتفقت مجموعة العمل على ان تجرى منظمة الجامعات العربية اتصالات مع اللجنة بقصد تبادل المعلومات عن الجامعات في المنطقتين .

(٥) و اتفقت مجموعة العمل على العمل لزيادة الاتصالات و لتبادل المعلومات عن تنظيمات الشباب لدى الجانبين . كما اتفقت المجموعة على تشجيع عقد اللقاءات و الندوات المتعلقة بالشباب في المستقبل القريب .

(٦) و اتفقت مجموعة العمل على توسيع رقعة تبادل المعلومات بشأن السياحة و ذلك لتحديد افضل مجالات التعاون في المستقبل .

موضوعات العمل و الشؤون الاجتماعية

٣٧- رغبة في تحقيق المساواة في المعاملة في مجال احوال العمل و المعيشة لكل من العمال العرب و الاوروبيين و عائلاتهم ، ممن يعملون في بلد خلاف وطنهم ، وفي نطاق المنطقة التي يشملها الحوار ،فقد اتفق على ان يسعى الحوار العربي الاوروبي لتسهيل التعاون عن طريق تبادل الآراء في مجالات أوضاع التشغيل و احوال العمل و المعيشة و مشروعات الضمان الاجتماعي .

و ناقشت المجموعة المختصة في اجتماع روما مشكلات العمال المهاجرين و على الاخص العمال العرب في دول المجموعة الاقتصادية الاوروبية من الجوانب الانسانية و من حيث دور العمال العرب الذى يمكن ان يؤدوه في مجال الاتصال الحضارى و الازدهار الاقتصادى . و عبرت المجموعة عن رغبتها في استمرار تبادل المعلومات و وجهات النظر فيما بينها و خاصة على ضوء المبادىء الدولية القائمة و نشاط المنظمات الدولية في هذا الميدان الهام . و سيزود الجانبان بعضهما البعض بأية معلومات ذات علاقة بموضوع العمال المهاجرين .

٣٨- و تم في الاجتماع الثالث للحوار تبادل وجهات النظر حول مشاكل العمال المهاجرين على ضوء الوثائق المتبادلة بين كلا الجانبين . و أكدت مجموعة العمل الاهمية التي تعلقها على موضوع العمالة المهاجرة ، و رأت انه ينبغي ان يبقى هذا الموضوع مثار اهتمام للحوار العربي الاوروبي . و اعترفت بانه ينبغي النظر الى مشاكل

العمال المهاجرين من زاوية انسانية وثقافية . واعرب الجانب العربي عن أمله في الوصول الى اتفاق عربي اوروبي في المستقبل حول هذا الموضوع . ويتطلع الجانبان الى حل لهذه المشاكل اساسه المبادئ الدولية التي صادقت عليها الحكومات . وأكدت مجموعة العمل انه ينبغي على طرفي الحوار العربي الاوروبي ان ينتهجا سياسات في هذا الصدد تأخذ في اعتبارها كلا من الجانبين الاقتصادي والانساني . وينبغي ان يكون هدف هذه السياسات هو المساواة في المعاملة وظروف العمل والمعيشة لكل من العمال الوطنيين والعمال المهاجرين ، وكذلك لافراد اسرهم المقيمين معهم . واعرب الجانبان عن رغبتهما في استمرار هذا التبادل للآراء والمعلومات في هذا المجال الهام.

كما بحثت مجموعة العمل افضل الوسائل التي يمكن بها للحوار ان يساعد المركز العربي للتدريب المهني على الاستفادة من الخبرات العملية الاوروبية في هذا المجال. وقد تم الاتفاق على ما يأتي :

أ - ان يقوم الجانب العربي بتوفير المعلومات الآتية بشأن المركز العربي للتدريب المهني (الذي صادق على انشائه مؤتمر العمل العربي في دورته الرابعة المنعقدة في طرابلس في مارس ١٩٧٥) :

- الجدول الزمني لانشائه
- المعدات الفنية التي يحتاج اليها المركز
- المجالات التي يمكن للاوروبيين ان يساعدوا فيها .

ب - وفي الوقت نفسه فان الجانب الاوروبي سوف يوفر المعلومات بشأن النظم المتبعة في مراكز التدريب المهني في اوروبا . ويقدم الجانب الاوروبي آراءه حول المعلومات التي يتلقاها بشأن الفقرة (أ) اعلاه .

جـ - وسوف توفد بعدئذ مجموعة دراسة عربية الى اوروبا لدراسة الاداء العملي لمراكز التدريب المهني .

وقد رحب الجانب الاوروبي باقتراح الجانب العربي بتنظيم حلقة دراسية مشتركة حول هذا الموضوع .